الكتابة التاريخية في مصر (2)

Historical Writing in Egypt (2)

استكمالاً لسلسلة ندوات الكتابة التاريخية في البلدان العربية التي تنظمها دورية **أسطور** للدراسات التاريخية، عُقدت ندوة بعنوان "تجربة الكتابة التاريخية في مصر: نظرة إلى المسار ومراجعة الحصيلة" يومي 1-2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. وقد تناولت جملة مـن المحاور، هـي: المناهج والاتجاهات التاريخية، والتأريـخ لمصر القديمة، والأركيولوجيا وتأريخ الفـن، ومجالات البحث في تاريخ مصر الوسـيط، وقضايا عثمانية في التاريخ المصري، وكذلك تاريخ مصر المعاصر وتاريخ الآخر. وقد شـارك في الندوة مجموعة من المؤرخين والباحثين المصريين. وفي هذا العدد، تنشر **أسـطور** القسـم الثاني من أوراق هذه الندوة، إذ كانت قد نشرت القسـم الأول في العدد الخامس عشر.

سلسـلة نـدوات الكتابة التاريخيـة في البلدان العربية هـي مجموعة من النـدوات القطاعية، التي تطرح جملة من الأسـئلة على الباحثـين والمؤرخـين العرب، منها: كيـف كتب المؤرخـون تاريخ بلدانهم؟ وما الأسـئلة التي أرّقتهم؟ وما السـياقات السياسـية والإبسـتيمية التـي قادتهم إلى التركيز على مواضيـع دون غيرها؟ وكيف حقّبوا التاريخ وفتّتوه؟ ومـا الصعوبات التي تواجههم في إثـارة مواضيع جديدة؟ وهل اسـتطاعوا التغلّب عـلى فقر المادة التاريخية من خلال الانفتاح عـلى مواد ونصوص جديدة؟ وما صورة انفتاحهم على المدارس الغربية؟

تعتزم **أسـطور** مناقشـة بعض هذه القضايا وغيرها، من خلال رصد ما توصّل إليه البحث التاريخي في البلدان العربية. وتهدف من ذلـك إلى تعميـق النقاش بين المتخصصين في البلد الواحد. وتهدف، أيضًا، إلى مناقشـة التقاطعـات والاختلافات الموجودة في مقاربـة القضايـا التي طُرحـت. ومن ثمّ، تكون بمنزلة أداة أساسـية لإنجاز بحـوث تركيبية عن تطور المعرفـة التاريخية في العالم العربي، بعيدًا عن التعميمات والأفكار المسبقة والصور النمطية التي تشكّلت. أمّا الندوات التي تقترحها الدورية، فهي عبارة عن استبيان يتضمن أسئلة عديدة منمَّطة موجَّهة إلى المتخصصين في حقل الكتابة التاريخية ممن راكموا تجربة بحثية ذات أهمية.

Continuing the series of symposiums on historical writing in the Arab countries, the *Ostour Journal for Historical Studies* held a symposium on "Historical Writing in Egypt: Trajectories and Outcomes" on 1-2 November 2021. The symposium revolved around several themes: Curricula and historic trends, the history of ancient Egypt, archaeology and art history, medieval Egyptian history, Ottoman history in Egypt, as well as contemporary Egyptian history and the history of the other in Egypt. Published in this issue of Ostour is the second section of papers by the historians and researchers who participated in this symposium, while the first was published in the fifteenth issue.

Within this framework *Ostour* will soon be organising various focused seminars on historiography in Arab countries: How have historians written the history of their countries? What are the questions that have kept them awake at night? What are the political and epistemological questions that have led them to favour some topics over others? What periodisations have they adopted? What are the difficulties that they face in taking up new topics? Have they been able to overcome the poverty of historical material by considering new items and new texts? How open have they been to western schools of thought? *Ostour* will discuss all these issues and more, in the hope of deepening discussions between experts in each country and establishing points of similarity and difference in their approaches. This will serve as a foundation for complex studies of the development of historical knowledge in the Arab World, avoiding the generalisations, prejudices and stereotypes.

الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/SPDF4140

أحمد الشربيني | Ahmed El Sherbini[1]

المدرسة المصرية وتجربة محمد علي باشا الاقتصادية

The Egyptian School and Muhammad Ali Pasha's Economic Experiment

تُعدّ تجربة التحديث التي شهدتها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر من أهم وأبرز تجارب التحديث وأنجحها خارج أوروبا في ذلك الوقت، والتي كان في إمكانها وضع مصر في مصافّ الدول الحديثة الكبرى على مستوى العالم، وإن لم يكن كذلك، فتكون هي الدولة الحديثة التي تستطيع أن ترث الدولة العثمانية في المنطقة، ولا سيما بعد أن اهتم محمد علي باشا بتوفير أسباب النجاح والاستمرار لتلك التجربة، حينما شرع، بعد سنوات قليلة من تولّيه السلطة، في تحديث نُظم التعليم، لقناعته بأهمية التعليم في بناء دولته، حتى إنه اتجه إلى خلق تعليم مدني موازٍ للتعليم التقليدي الذي كان سائدًا، والذي كانت تدعمه المؤسسة الدينية، لارتباطه بمؤسساتها ورجالها. وإلى جانب التعليم، اهتم بتحديث الجيش ونظمه، مستعينًا في ذلك بعناصر أجنبية، كما اهتم بتحديث الإدارة والدواوين.

أولًا: الأبعاد الاقتصادية لمشروع محمد علي باشا

ارتبط نجاح تجربة التحديث في عهد محمد علي وسرعتها بسياسة اقتصادية قامت على إدارة الدولة للاقتصاد وتوجيهه، على نحو مكّنها من حصد الفائض وتوظيفه لخدمة مشروع التحديث الذي تقرّر أن يقوم على إمكانات مصر الاقتصادية، لضمان استقلال تلك التجربة، ولا سيما بعد أن أدرك شدة الطلب على مصر من جانب الدول الغربية، وخاصة بعد الحملة الفرنسية، وعمله جاهدًا للحيلولة دون انخراط مصر في السوق الرأسمالية العالمية على أنها بلد تابع، بل بلد تربطه بتلك السوق مصالح ومنافع متبادلة، وذلك ببناء اقتصاد مستقل يقوم على الإنتاج السلعي، ويمثل جزءًا مستقلًا من الاقتصاد العالمي، اعتمادًا على الدولة التي سيطرت على كل القطاعات الاقتصادية، من أجل تحقيق فائض يُعبَّأ لخدمة مشروعاته، وتثبيت مركزه في مصر، وتقوية نفوذه وتمكينه من امتلاك مقومات القوة والندّية لمحاربة أعدائه[2].

ولتحقيق فائض على عجل، وتعبئته لخدمة التنمية الشاملة والسريعة، عملت الدولة على تنظيم قطاع الزراعة، باعتباره أكثر القطاعات الاقتصادية استجابة وسرعة لاحتياجات محمد علي باشا المالية الملحّة، فقررت زحزحة الملتزمين عن الأراضي الزراعية والحلول محلهم في استغلالها، واتجهت إلى السيطرة على أراضي الوقف بعد أن ثبت لها سوء إدارتها من القائمين عليها من النظّار، والاهتمام

1 أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد كلية الآداب، جامعة القاهرة.
Professor of Modern and Contemporary History and Dean of the Faculty of Arts, Cairo University.
el_sherbini1@hotmail.com

2 رؤوف عباس حامد، **النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (1837-1914)** (القاهرة: دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، 1973)، ص 12.

بالتعليم الزراعي الذي انتشرت مدارسه خارج القاهرة، وعلى مقربة من حقول التجارب الزراعية التي اهتمت باستنباط نوعيات محسّنة من البذور الزراعية. وبعد أن وضعت الدولة يدها على كل الأراضي، قامت بتوزيعها على السكان المحليين بمساحات صغيرة لزراعتها[3]، في مقابل الالتزام بدفع الضرائب عنها للحكومة، بعد أن أُلغيت الأطر الضريبية القديمة Tax farming[4].

وإضافة إلى ذلك، عملت الدولة على زيادة المساحة الزراعية، بعد عام 1820، بتطوير وسائل الريّ[5]، واستصلاح الأراضي البور وتحويلها إلى أراضٍ زراعية من خلال تشجيع أغنياء المجتمع وأعيانه على استصلاحها، في مقابل الإعفاء من الضريبة بعض الوقت، كما حدث في الفترة 1828-1840 للأراضي التي عُرفت بالأبعاديات[6]. وإلى جانب سيطرة الدولة على الأراضي الزراعية، اتجهت إلى استغلالها على نحو يساعد على زيادة مواردها من العملات الصعبة، بتوجيه السكان المحليين إلى زراعة محاصيل نقدية كانت تحددها، وإمدادهم بالإمكانات اللازمة لزراعتها، في شكل سُلف، كان يجري تحصيلها مع الميري خصمًا من جملة ثمن تلك المحاصيل، بعد تسليمها للحكومة فور حصادها بالسعر الذي تحدده[7]. ولم تنفرد دولة محمد علي بتسويق المحاصيل الزراعية النقدية فحسب، بل امتد تسويقها إلى المحاصيل المخصصة للاستهلاك المحلي أيضًا[8].

وفي الوقت الذي اهتمت فيه دولة محمد علي باشا بحصد الفائض الزراعي، من خلال انفرادها بتسويق المحاصيل الزراعية، اهتمت أيضًا بتوجيه البلاد نحو نهضة صناعية جريئة، تُحقق لها استقلالها وتحفظ لها فوائضها. وقد بدأ برنامج محمد علي التصنيعي برعاية الصناعات الصغيرة، أو بالأحرى الحِرف التي كانت قائمة، وتنميتها وتنشيطها من خلال العمل بنظام الـ Verlage[9]، أو المصنع المنزلي، الذي عرفته بعض دول أوروبا في عصر الرأسمالية التجارية، ولكن بآلية مختلفة عن تلك التي عرفتها الدول الأوروبية. وقد حلت الدولة في مصر محل الأفراد في أوروبا، وأصبح أصحاب الصناعات اليدوية (الأسطوات في ورشهم) يعملون فيها لحساب الحكومة، فيحصلون على المواد الخام منها، ثم يسلمونها ما يصنّعونه بالأسعار التي تحددها. وفي الوقت نفسه، احتفظت الحكومة لنفسها بحق تصريف أمور التجارة؛ الأمر الذي مكّنها من الانفراد بتسويق إنتاج طوائف الحِرف بأسعار عالية، وكانت المنتجات التي تسلّم إليها تُختم بختم الحكومة قبل الشروع في بيعها، لتمييزها من المنتجات الحرفية الأخرى التي قد يدفع بها رجال طوائف الحرف إلى الأسواق بعيدًا عن أنظار الحكومة، والتي كانت عرضة للضبط والمصادرة لصالح الحكومة، ومعاقبة أصحابها[10].

وقد أتاح ربط طوائف الحرف الصناعية بالحكومة للأخيرة المجال لتوجيهها في المسار الذي يحقق أهدافها ومقاصدها، ولمّا عجزت الصناعات الحرفية عن سد حاجات البلاد ومجاراة تطور الجيش والأسطول، اتجه محمد علي إلى محاكاة خطوات الدول الأوروبية

3 لمزيد من المعلومات عن كيفية تركيز الباشا للأراضي في يد الدولة، ينظر: المرجع نفسه، ص 12-16.

4 Charles Issawi, "Egypt since 1800: A Study in Lop - sided Development," *Journal of Economic History*, vol. 21, no. 1 (March 1961), p. 5.

5 لمعرفة كثير من التفاصيل عن جهود محمد علي في مجال الريّ، ينظر:
A. E. Crouchley, *The Economic Development of Modern Egypt* (London: Longmans, Green and Co., 1936), pp. 54-56,58.

6 Ibid., p. 58.

7 Ibid., pp. 60-61.

8 هيلين آن ريفلين، **الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني (القاهرة: دار المعارف، 1968)، ص 159-162.

9 كان هذا النظام معروفًا عند الألمان باسم Verlage وعند الفرنسيين باسم Commandit Indu Trielle. وبمقتضاه، يقوم أحد التجار أو الوسطاء، على سبيل المثال، بتقديم الخامات إلى الصناع لتصنيعها مقابل أجر، وقد أدى هذا النظام، كما هو معروف، إلى زيادة الإنتاج في أوروبا، حيث انتشر فيها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، واعتُبر خطوة نحو الصناعات الحديثة. ينظر: حلمي عبد الملك، "السياسة الصناعية في عهد محمد علي"، **مجلة غرفة القاهرة**، العدد 8 (تشرين الأول/ أكتوبر 1941)، ص 136.

10 Crouchley, p. 67.

التي انتشرت فيها الصناعات الحديثة بمعناها الواسع، فأنشأ مصانع كبيرة، على غرار مصانعها برؤوس أموال حكومية، واستورد آلاتها مع مهندسيها من بعض الدول الأوروبية، وحشد فيها آلاف العمال الذين كان نصيبهم من القيام بالعمليات الصناعية لا يتعدى الأجور التي تقررها لهم الحكومة[11]، إذ أصبح يعمل في تلك المصانع في نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر ما يراوح بين 30000 و40000 عامل، في الوقت الذي بلغت فيه الاستثمارات الصناعية حوالى 12 مليون جنيه في عام 1838[12].

والملاحظ أن مجمل الصناعات الحديثة لم تقم لاعتبارات اقتصادية، بل لاعتبارات سياسية، لارتباطها بمؤسسة محمد علي العسكرية؛ فقد جاءت في معظمها استجابة لاحتياجات الجيش والأسطول، وكان ما يفيض عنها يباع للأهالي، أو يصدّر إلى الخارج، ولا سيما الأسواق العربية المحيطة. وكانت صناعة السفن من أهم الصناعات التي أولاها محمد علي أهميةً، بعد أن شرع في بناء أسطول في المياه المصرية، فأنشأ ترسانة في بولاق في عام 1810، وأخرى في السويس، وثالثة في الخرطوم، ثم رابعة في الإسكندرية، وأقام مصنعًا لصناعة الشراع في رشيد، وآخر للحبال في القاهرة، وكان إنتاجه من الحبال يرسل إلى الإسكندرية ليُضم إلى ما يصنّع فيها لحاجة الأساطيل المصرية. وأنشأ بالقلعة مصنعًا لإنتاج ألواح النحاس التي كانت تُستعمل في تبطين السفن[13]. وأنشأ أيضًا مصانع للأسلحة والذخيرة، منها مصنعان للبنادق بالقلعة والحوض المرصود، إضافة إلى معمل للبارود، ومعمل لصبّ المدافع بالقلعة، ومسبك للحديد ببولاق كان يخدم الصناعات الحربية والمدنية[14].

وإلى جانب هذه الصناعات، أقام محمد علي مصانع لغزل القطن والكتان ونسجهما، وصناعة الملابس لتوفير احتياجات الجيش والأسطول، فأنشأ مصانع للصوف بالقاهرة ودمنهور، ومصنعًا للجوخ ببولاق لصنع ملابس الجنود والضباط، إضافة إلى البلاطي والبطاطين للبحارة، ومصنعًا للطرابيش بفوّه، ومصنعًا للزجاج في الإسكندرية، ومصنعًا لصهر الحديد، وآخر لاستخراج السكر في رشيد. وحدث أيضًا، بالتزامن مع ذلك، توسّع كبير في صناعة النيلة وزيت بذرة القطن والدقيق وضرب الأرز[15].

ولما كان هدف محمد علي من التقدم الصناعي هو الاستقلال الاقتصادي، وتجاوز الأزمات التي قد تنتج من الحروب التي خاضها، فقد تمسّك باستمرار صناعات فاقت تكاليفُها أسعارَها في السوق، وخصص لها أبواب مصروفات، إلا أن احتفاظ الدولة بفائض الإنتاج الزراعي وصناعات أخرى كانت تدرّ دخلًا، ساعد في تعويض خسائر تلك الصناعات.

ولتعبئة الفائض الزراعي، وتنشيط القطاع الصناعي وحماية الصناعة الناشئة، سيطرت الدولة على التجارة بشقيها الداخلي والخارجي حتى تتحكم في إيقاع السوق على نحو يمكّنها من توفير المواد الأولية اللازمة للصناعة بأسعار منخفضة، وفرض أنماط استهلاك معيّنة على الأهالي.

وقد بدأت دولة محمد علي سيطرتها على المحاصيل الزراعية بالمحاصيل النقدية، التي كان تصديرها إلى الخارج يضمن لها تحقيق إيرادات نقدية تمكّنها من تغطية نفقات استيراد مستلزمات الصناعات الحديثة التي أنشأتها، وبعد عام 1829، فرضت الدولة قيودًا على

11 محمد فهمي لهيطة، **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة** (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1944)، ص 126؛ Issawi, p. 5.

12 عبد الملك، ص 630-634.

13 المرجع نفسه، ص 634.

14 لهيطة، ص 130؛ Crouchely, pp. 66, 70.

15 Crouchley, p. 86.

البيع في الداخل، وألزمت الفلاحين بتسليم جزء عظيم من إنتاجهم إلى شون الحكومة (مراكز تجميع الحاصلات الزراعية)، وفرضت ضريبة الدخولية على المواد الغذائية التي تدخل المدن للبيع[16].

وكانت المحاصيل التي يجمعها وكلاء الحكومة من أنحاء القُطر تُنقل مباشرة إلى المخازن الرئيسة (الشون) في الإسكندرية، تمهيدًا لبيعها للتجّار الأجانب الذين حيل بينهم وبين شرائها في الداخل، طبقًا لشروط الباشا[17].

وسيطرة الدولة على المحاصيل الزراعية والمصانع جعلها تتحكم في تجارة مصر الخارجية، حتى إنها في عام 1836-على سبيل المثال - صدّرت 95 في المئة من إجمالي البضائع المصدرة التي سُلّمت للتجار من المخازن الحكومية، لكنها، في المقابل، لم تتمكن من التحكم في المستوى نفسه في تجارة الواردات، رغم سعيها لفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من السلع التي لها مثيلٌ محلي. ومع ذلك، أدت سياسة محمد علي التجارية إلى جعل الميزان التجاري في جلِّ سنوات حكمه في مصلحة مصر، رغم ازدياد قيمة الواردات نتيجة التوسع في استيراد مستلزمات الإنتاج الصناعية، وهذا ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول (1).

الجدول (1)
قيمة الصادرات والواردات المصرية في الفترة 1800-1849 (بالجنيهات المصرية)

العام	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
1800	228000	269000
1823	1455000	656000
1824	2127000	1009000
1826	1455000	656000
1831	1609000	1529000
1836	2142000	2612000
1845	1747000	1007000
1848	1574000	1480000
1849	1661000	1474000

المصدر: أحمد أحمد الحتة، **تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر** (الإسكندرية: مطبعة المصري، 1967)، ص 285.

بقراءة الأرقام الواردة في الجدول (1)، يتضح أن الميزان التجاري، بعد أن كان يحقق عجزًا كبيرًا في عام 1800، تغيّر حاله وأصبح في مصلحة مصر في فترة محمد علي باشا، باستثناء عامي 1836 و1848، فقد كانا في غير مصلحتها بنسبة محدودة. ويعكس تحسّن الميزان التجاري على هذا النحو نجاح دولة محمد علي في إقامة اقتصاد مستقل، ومتوازن القطاعات، وقادر على الاستجابة لاحتياجاته التنموية، اعتمادًا على إمكانات مصر الذاتية، بعد الاستبعاد المتعمد لرأس المال الأجنبي.

16 Ibid., pp. 87-88.

17 لهيطة، ص 136-137.

وحظيت التجربة الاقتصادية، التي كانت تُعدّ أحد أهم أبعاد مشروع محمد علي باشا، باهتمام جيل الرواد بالمدرسة التاريخية المصرية، الذين اهتموا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدراستها، في محاولة لإعادة تقييم الوضع في مصر، في مرحلة كانت الأسرة العلوية تواجه أزمة هي الأصعب منذ بداية حكمها في مطلع القرن التاسع عشر؛ تلك الأزمة التي كانت تهدد عرشها، في ظل ارتباك المشهد السياسي، وتعقّد المسألة السياسية، وتصاعد المسألة الاجتماعية. وجاء الاهتمام بتقييم تجربة محمد علي باشا، في ذلك التوقيت، بوصفها محاولة للتذكير بهذه التجربة، والدعوة إلى إحيائها، لكونها لم تكن تجربة التحديث الرائدة في مصر والمنطقة العربية في مطلع القرن التاسع عشر فحسب، بل كانت من أولى تجارب التحديث الناجحة خارج أوروبا في ذلك الوقت. وفي هذا الإطار، جرى الاهتمام بدراسة أبعاد تجربة محمد علي الاقتصادية، باعتبارها مصدر نجاح مشروعه التحديثي والسياسي.

وتواصل تقييم هذه التجربة بعد ثورة يوليو 1952، وإن كانت نظرة البعض إليها وتقييمه إياها قد تغيّرا بتغير الوضع السياسي، مع زوال حكم أسرة محمد علي، وإقامة الجمهورية، تماشيًا مع المشهد السياسي الجديد ومماالأة رجال الثورة، التي لا أظن أنها استهدفت أسرة محمد علي باشا، بدليل أنها لم تقم بتصفية رموزها، كما حدث لبعض الأسر الحاكمة في المنطقة حال العمل على زحزحتها عن السلطة، حتى إن نظام ثورة يوليو أبقى على صورة رموز هذه الأسرة حيةً في وجدان المصريين، وحافظ على المنحوتات الفنية لمحمد علي باشا ونجله إبراهيم باشا، والخديوي إسماعيل، كما ظلت لوحات البناء والتشييد في عهد تلك الأسرة على جدران المنشآت التي جرت في عهدها، بما فيها لوحة تأسيس منشآت جامعة القاهرة.

وقاد محمد شفيق غربال (1894-1961)[18] هذا الاتجاه، بعد أن قطعت مصر، إبّان سنوات حكم الملك أحمد فؤاد (1917-1936)، خطوات لتمصير المدرسة التاريخية التي اهتم روادها، في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، بالإفادة من الاتجاهات الحديثة في الكتابة التاريخية التي تبلورت في أوروبا قبل نهاية القرن التاسع عشر، وكانوا على وعي بها بحكم اتصالهم برواد المدرسة التاريخية الأوروبية في مصر وخارجها، من خلال مزاملتهم التدريس في مصر، أو الدراسة على أيديهم في أوروبا.

وبتأثير هذه الاتجاهات، وجّه غربال بعض طلابه لدراسة موضوعات في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، جاءت في معظمها متصلة بعهد محمد علي باشا، فوجّه أحمد الحتة لإعداد أطروحته للماجستير في موضوع "الفلاح المصري في عهد محمد علي باشا"، ثم إعداد أطروحته للدكتوراه في موضوع "تطور الزراعة المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر"، كما وجه فائق جبره لدراسة موضوع "ضرائب الأطيان المصرية في عهد محمد علي"، وأمين مصطفى عفيفي لإعداد أطروحته للماجستير في موضوع "تجارة مصر في عهد محمد علي".

وفي الذكرى المئوية الأولى لوفاة محمد علي باشا في عام 1949، اتّجه غربال، ومن خلال الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، إلى إحياء تلك الذكرى بإجراء دراسات عن تجربة محمد علي باشا وطبعها، وفي هذا الإطار، وجّه علي الجريتلي لإعداد دراسة عن الصناعة في عهد محمد علي باشا، وقام بمراجعتها، وتصدير طبعتها الأولى التي نُشرت في حزيران/ يونيو 1952.

أما محمد فؤاد شكري، فقد اهتم بوجه آخر من أوجه اهتمامات محمد علي باشا، يتعلق بالتاريخ الاجتماعي وعلاقات مصر بدول الجوار، وخاصة السودان وليبيا. وفي هذا الباب، نشر العديد من الكتب، أهمها: **مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل**

---

18 يعتبر محمد شفيق غربال من المؤرخين البارزين في مصر، تابَع دراسته العليا في جامعة ليفربول في بريطانيا، وأنجز أطروحة بإشراف المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي Arnold J. Toynbee في موضوع "بداية المسألة المصرية وظهور محمد علي". وعندما عاد إلى مصر اشتغل بجامعة القاهرة، وكان له الفضل في تكوين جيل من الباحثين المصريين في حقل الدراسات التاريخية، ولا سيما تلك التي اهتمت بزمن محمد علي، كما كان من المؤسسين لـ "الجمعية المصرية للدراسات التاريخية"، إضافة إلى المتحف المصري. ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، "شفيق غربال مؤرخًا"، **المجلة التاريخية المصرية**، مج 11، العدد 11 (1963)، ص 255-278.

السياسية، 1820–1899؛ والحكم المصري في السودان، 1820-1885؛ والحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر؛ والصراع بين البرجوازية والإقطاع، 1789–1848؛ ومصر والسيادة على السودان: الوضع التاريخي للمسألة.

وتواصل الاهتمام بتاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي من جانب رموز المدرسة التاريخية المصرية بعد محمد شفيق غربال ومحمد فؤاد شكري، ففي السنوات الأخيرة من حياتيهما، عاد محمد أنيس من مهمة علمية لدراسة الدكتوراه بإنكلترا، عام 1950، ليعمل في وجودهما، مع أحمد عزت عبد الكريم، لأكثر من عقد من الزمان على مواصلة الدفع نحو بلورة مدرسة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، تجلت في أبناء جيل ستينيات القرن العشرين. ويعدّ رؤوف عباس وعاصم الدسوقي وعلي بركات من أهم رموزها، لأن إسهاماتهم في تناول موضوعات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي كانت وراء إعطاء دفعة قوية لهذا الاتجاه، جعلت لتلك الموضوعات في السنوات الأخيرة الغلبة في حقل الدراسات التاريخية، على الأقل بالنسبة إلى تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

لقد كانت دراسة رؤوف عباس للنظام الاجتماعي في مصر في ظل المَلكيات الكبيرة منذ أواخر عصر محمد علي باشا حتى عام 1914، وإدراكه تأثير تطور حيازة الأرض الزراعية، والاتجاه إلى إقرار حق الملكية لنوعيات من الأراضي الزراعية في عصر محمد علي باشا، في تنامي الملكيات الزراعية الكبيرة، على نحو أثّر في النظام الاجتماعي للمجتمع المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وراء اهتمامه بإعادة تقييم تجربة محمد علي الاقتصادية واكتشافها، من خلال الدراسات التي أجراها على تلك التجربة، أو من خلال موضوعات الرسائل العلمية التي أشرف عليها.

وفي حين كان غربال يوجّه طلابه نحو دراسة موضوعات تتصل بتجربة محمد علي باشا الاقتصادية، كان المعنيون بتاريخ مصر الاقتصادي، من حملة الدكتوراه، يهتمون بإعداد دراسات عن تاريخ مصر الاقتصادي الحديث، أمثال محمد فهمي لهيطة، وجمال الدين سعيد، وأمين مصطفى عفيفي وراشد البراوي وغيرهم. وبدا من خلال هذه الدراسات اهتمام أصحابها برصد تجربة مصر الاقتصادية منذ مطلع القرن التاسع عشر، حتى منتصف القرن العشرين. وحظيت تجربة محمد علي باشا باهتمام بالغ، باعتبارها تجربة رائدة، جعلت المجتمع المصري يمتلك مقومات القوة والندية في وقت قياسي، بإمكانات وسواعد مصرية، وإن اعتمدت على الخبرات الأجنبية.

وجاء الاهتمام بدراسة تلك التجربة، في المرحلة الأولى من عمر المدرسة التاريخية المصرية، من المعنيين بالاقتصاد السياسي، الذين أفردوا لهذه السياسة مساحة في دراستهم في إطار تأصيلهم لوضع مصر الاقتصادي قبل ثورة يوليو بشهور قليلة، وفي وقت كانت البلاد تعيش فيه أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، وتسعى حكومات تلك الفترة لرسم سياسة اقتصادية تمكّنها من تجاوزها[19].

وإذا كانت الدراسات التي أُعدت قُبيل ثورة يوليو 1952 وتناولت تجربة محمد علي باشا بالتقييم، قد أفاضت في الحديث عن الإنجازات التي جرت في عهده في المجالات الاقتصادية المختلفة (الزراعة، والصناعة، والتجارة)، فقد عُنيت بالحديث عن الأسباب التي وقفت وراء هذه التجربة، والفلسفة الاقتصادية التي قامت عليها، والمدى الذي كانت فيه تجربةً مفيدة للمجتمع، وأسباب تراجعها.

ثانيًا: المدرسة التاريخية وأسباب التجربة

ربطت الدراسات التي اهتمت بتقييم تجربة محمد علي الاقتصادية وجودها بمشروعه الطموح ذي الأبعاد المختلفة، الذي تمثَّل بتكوين إمبراطورية واسعة انطلاقًا من مصر - التي تطلّع إلى تكوين دولة حديثة فيها يحكمها هو وأسرته من بعده - على حساب

19 جمال الدين سعيد، **اقتصاديات مصر** (القاهرة: لجنة البيان العربي، 1950)، ص 6.

الإمبراطورية العثمانية المضمحلة، وتحويل أجزاء الأخيرة إلى سوق تكون مصر مركزها، وتكون منفذًا لتصريف ما يفيض عن حاجة السوق المصري من المحاصيل الزراعية، والمنتجات الصناعية، وبما يوفر لمصر وللسوق أسباب الاكتفاء الذاتي[20].

ولما كانت الدولة العثمانية، والدول الصناعية التي لها مصالح فيها، رافضة مشروع محمد علي باشا بأبعاده السياسية والاقتصادية، فقد توقّعَ محاربتهم إياه، وعملهم بكل السبل على إجهاض مشروعه، وذلك بعزل مصر عن العالم الخارجي، وفرض حروب عليها لاستنزاف إمكاناتها الاقتصادية والبشرية. لذا راح محمد علي يعمل من أجل إكساب مصر مقومات المنعة والندّية والصمود، بتحويلها إلى دولة تعتمد على نفسها في سد احتياجاتها، وعدم الاعتماد على البلاد الأجنبية فيما يلزمها من سلع، بما في ذلك احتياجات جيشه التسليحية، أو حتى نقل صادرات مصر وارداتها، إلا في حالة الضرورة القصوى[21].

وفي تصديره كتاب **تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر**، لم يربط محمد شفيق غربال تجربة محمد علي باشا الاقتصادية بمشروع سياسي طموح له على حساب الدولة العثمانية بالمنطقة العربية، بل ربطه بظروف الداخل المصري التي تجلّت في أن شعور محمد علي بعدم الأمان في مصر، وإدراكه للمؤامرات التي تُحاك من حوله، جعلاه يؤمن بحاجته إلى قوة عسكرية - جيش قوي وأسطول كبير - تجعله بمأمن من أيّ غزو عثماني، أو بريطاني، وأن الاحتفاظ بتلك القوة العسكرية تقتضي السيطرة على المرافق الاقتصادية وإنتاج الأسلحة والعتاد محليًا، ولما كان جهاز الإنتاج الذي ورثه عن المماليك بدائيًا، وغير قادر على الاستجابة لاحتياجاته، فلم يجد مفرًا من قيام دولته بتحمّل مسؤولياتها لإقامة صناعات قادرة على الاستجابة لاحتياجاتها، ولا سيما حاجات الجيش والأسطول[22].

وعلى الرغم من هذا الجدل حول الأسباب التي كانت وراء مشروع محمد علي الاقتصادي، ومدى ارتباطه بمشروعه السياسي، فإن هناك من لم يرَ غضاضة في ارتباط سياسة محمد علي باشا الاقتصادية بمشروعه السياسي، فليس "في الارتباط بين الحرب وبين الصناعة ما يدعو إلى الدهشة [...] فمعظم الدول الحديثة شهدت ارتباطًا وثيقًا بين نمو الجيش وازدهار الصناعة [...] فأدت الحروب النابليونية إلى توسع الصناعة في إنجلترا، كما جاء ازدهار الصناعة في الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية، وارتبط نمو الصناعة الألمانية بعهد التوسع الحربي الذي بدأ على يد بسمارك. وفي نفس الوقت أدى التوسع في الإنتاج الحربي خلال الحرب العالمية الثانية إلى نمو كبير في الصناعة، وخاصة في الولايات المتحدة. ونفس الشيء يقال عن الارتباط بين تطور ونمو جيش روسيا في عهد بطرس الأكبر وتطور الصناعة. وحدث الأمر نفسه في فرنسا زمن كولبير"[23].

فحينما أدرك محمد علي باشا عدم كفاية الإنتاج الزراعي، وقصور الصناعة المحلية عن الوفاء بتطلعاته لبناء جيش قوي، أقدم على تنفيذ برنامج للاستثمار متعدد الجوانب، شمل الزراعة والصناعة والنقل والتجارة والتعليم، لزيادة الإنتاج وتنمية موارد الدولة لدعم القوات المحاربة[24]. ولعل هذا الطموح هو ما دفعه إلى التحلل من مشورة العلماء في أمور الدولة على عجل، حتى يستطيع فرض الضرائب وجبايتها من دون تذمّر دافعيها، أو لجوئهم إلى زعماء الشعب في ذلك الصدد؛ الأمر الذي مكّنه من تجميع موارد كثيرة ساعدته في تنفيذ برامج الإصلاح من دون أن يلجأ إلى الاستدانة، أو إلى قروض داخلية أو خارجية[25].

---

20 لهيطة، ص 101.

21 المرجع نفسه، ص 100-101.

22 علي الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر** (القاهرة: دار المعارف، 1952)، ص 35.

23 المرجع نفسه، ص 37-38.

24 المرجع نفسه، ص 40.

25 سعيد، **اقتصاديات مصر**، ص 38-39، 43، 292، 335.

ومع ذلك، أرجع البعض إخفاق تجربة محمد علي باشا الاقتصادية في ترك أثر لها في المجتمع المصري، إلى ارتباطها بمشروعه السياسي، حتى إن جمال الدين سعيد ذهب في كتابه **التطور الاقتصادي في مصر** الذي صدرت طبعته الأولى بعد ثورة يوليو مباشرة، إلى "أنّ مدى البقاء الذي صادفته إصلاحات محمد علي باشا الاقتصادية كان أقل كثيرًا مما يصح أن تكون عليه [...] لأنه أخضع سياسته وإصلاحاته الاقتصادية للأغراض السياسية [...] وأنها كانت وسيلة لا غاية في نفسها"، ويضيف أنه بناء على ذلك "توقفت تمامًا بعد معاهدة لندن 1840، ولم يحاول الباشا المحافظة عليها، ومتابعتها [...] ولو أنه [...] اتبع الإصلاح الاقتصادي كغاية لتغيّرت الحال"، مؤكدًا عدم لومه "إخضاعه الإصلاحات الاقتصادية للأغراض السياسية التي ليست خاضعة لسلطانه، وإنما تتوقف على الظروف الدولية التي يصعب التنبؤ بها"[26].

إن قناعة جمال الدين سعيد بأن انهيار تجربة محمد علي باشا من دون أن تترك أثرًا يوازي ما أنفق من أجلها، مردّها أنها لم تقم لاعتبارات اقتصادية، بقدر ما قامت لاعتبارات سياسية وعسكرية، وتفريط محمد علي فيها، بعد حصار مشروعه السياسي، دفعته إلى انتقاد من دافعوا عنها، ممن ذهبوا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية، لكي تكون مجدية، احتاجت إلى الاستقرار السياسي الذي استلزم الدخول في عدة حروب، أدت إلى انحراف مشروعات الإصلاح عن المسار الذي كان يجب أن تسير فيه، فذهب سعيد إلى القول إن الاستقرار السياسي الذي تحقق كان مكلفًا، وبعد تحقُّقه ضاعت الإصلاحات وأصيبت مصر بعدها بفترة طويلة من الجمود على يد خلفاء محمد علي[27].

وأبدى سعيد موافقته الجزئية على تبرير المدافعين عن سياسة محمد علي الاقتصادية؛ من أن الحروب ودعم الإنتاج الحربي وخشية فرض حصار اقتصادي دولي على مصر، فرضت عليه انتهاج سياسة الاستقلال الاقتصادي القومي لتقوية الدولة ودعم استقلالها، وهي السياسة ذاتها التي انتهجها فيما بعد هتلر في ألمانيا، وستالين في روسيا. بيد أنه أثار جدلًا حول تبرير الحروب العديدة التي اشترك فيها، باعتبار تبريرها مسألة تقديرية محضة، لأن هناك فريقًا يقطع بأنها كانت ضرورية لبقاء الحكم واستقراره حتى لا تعود مصر إلى عهد الفوضى التي كانت قائمة قبل تولّي محمد علي السلطة، في حين يرى فريق آخر أن محمد علي قام بها لتحقيق منافع شخصية، وأنه في الدول الدكتاتورية - على اعتبار أنه حاكم مستبد – يصعب، بل قد تستحيل التفرقة بين مصلحة الحاكم المستبد ومصلحة الدولة، وليس من السهل أن نحكم إذا ما كانت الأعباء المالية والمعنوية الباهظة التي جرّتها هذه الحروب على مصر توازي الاستقرار الذي تحقق فيما بعد وتكافئه، وانتهى إلى أنه يصعب علينا علميًا تبرير هذه السياسة في ضوء الظروف والأوضاع التي كانت سائدة في مصر آنذاك[28].

وقد ذهب جمال الدين سعيد في كتابه **اقتصاديات مصر**، الذي صدرت طبعته الأولى في عام 1950، إلى أن مصر طبّقت من خلال هذه السياسة لأول مرة سياسةً اقتصادية منظمة، وعلى الرغم من أنها كانت موجهة نحو مساعدة الباشا في كفاحه ضد الباب العالي لتحقيق أطماعه في إمبراطورية واسعة، فإنها أفادت مصر في عدة نواحٍ[29].

ويبدو أن قيام ثورة يوليو 1952، وإنهاءها حكم أسرة محمد علي، كانا وراء تراجع البعض عن موقفه من تجربة محمد علي باشا، بما فيها تجربته الاقتصادية الرائدة، حتى جاء جيل الستينيات، ليعيد تقييم هذه التجربة موضوعيًا، باعتبارها تجربة فريدة، مثّلت نقطة

26 جمال الدين سعيد، **التطور الاقتصادي في مصر** (الإسكندرية: مطابع رمسيس، 1954)، ص 50.
27 المرجع نفسه، ص 50-51.
28 المرجع نفسه، ص 55-56.
29 سعيد، **اقتصاديات مصر**، ص 14.

تحول مهمة في تاريخ المجتمع المصري، وأن إخفاقها ارتبط بما حاكه لها أصحاب النفوذ في العالم الذين لم يكن يروق لهم أن تتحول مصر إلى قوة إقليمية، ترِث دور دولة الخلافة العثمانية ومكانتها في المنطقة.

ثالثًا: المدرسة المصرية وفلسفة التجربة الاقتصادية

حينما شرع محمد علي باشا في القيام بعملية تنمية اقتصادية شاملة احتاجت إلى تدبير موارد مالية ضخمة، ولا سيما بعد إقامته صناعات حديثة مكلفة ارتبطت في معظمها بالجيش، كان الوضع الاقتصادي في مصر هشًّا، لانعدام رأسمالية وطنية يتوافر لديها الوعي والإدراك للمساهمة في التنمية التي تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي ارتآه، في ظل شيوع أساليب الإنتاج التقليدية في الزراعة والصناعة والتجارة وتمسُّك المصريين بها، وصعوبة إقبالهم على تغيير أوضاعهم بمفردهم، وتحويلهم عما درجوا عليه، على وجه السرعة، في الوقت الذي كان يسعى فيه أصحاب رأس المال الأجنبي لانتهاز الفرص للسيطرة على المرافق الاقتصادية في بلدان الشرق الأدنى، وخوف محمد علي من سيطرة رأس المال الأجنبي على مشروعاته[30]. وقد رأى المعنيون بدراسة تجربته الاقتصادية أن دولته تحمّلت مسؤولية التخطيط للتنمية، والسيطرة على الفائض الاقتصادي لتدبير الموارد المالية اللازمة لها، بانتهاج أساليب الاشتراكية الحكومية[31] التي صادفت هوى في نفس محمد علي باشا، بعد أن زيّنها له خبراؤه الفرنسيون ممن اعتنقوا مذهب الفردية أو مذهب الاشتراكية على حد سواء[32].

وفلسفة أو مبدأ الاشتراكية الحكومية التي انتهجها محمد علي لبناء اقتصاد مصري حديث، فرضت على الدولة القيام بالتخطيط للاقتصاد وتوجيهه، على نحو يساعدها في حصد الفائض الاقتصادي، وإعادة استثماره في مشروعات اقتصادية وخدمية، وهو المبدأ الذي أطلق عليه البعض رأسمالية الدولة، وهو ذاته المبدأ الذي يتقاطع مع الفلسفة التجارية أو الماركنتيلية التي سادت في عصر البرجوازية، أو الرأسمالية التجارية في أوروبا؛ فذهب علي الجريتلي، في كتابه **تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر**، إلى "أن رسائل وأحاديث محمد علي تعد ضربًا من التفكير الاقتصادي الذي يشبه في الكثير آراء أصحاب مذهب التجاريين Mercantilism التي انتشرت في أوروبا خلال الثلاثة قرون السابقة لعصره، حيث اهتم محمد علي بالحصول على المعادن النفيسة، من خلال تشجيع الإنتاج المحلي والإصدار، والعمل على الحد من الاستيراد"[33]. وقد ساعدت هذه الفلسفة التي اتبعها محمد علي في تحويل مصر من الاقتصاد البدائي المغلق إلى الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي[34].

كذلك، رأى السيد رجب حراز أن محمد علي أخذ سياسة التجاريين مذهبًا اقتصاديًا لمشروعه، وحذا حذو الحكومات المستبدة المستنيرة في أوروبا، إذ في الوقت الذي كان يسعى فيه لتركيز السلطة في يده منذ وصوله إلى سدّة الحكم، اتجه إلى العمل على ترقية شؤون البلاد، من خلال برنامج للإصلاح واسع النطاق، احتاج نفقات طائلة لتنفيذه، الأمر الذي دفع حكومته المركزية إلى الاهتمام منذ بداية سنوات حكمه بتنمية موارد البلاد، وتحقيق "الاكتفاء الذاتي" الشديد الارتباط بالنظام التجاري The Mercantile System الذي ظلت الحكومات المستبدة المستنيرة في أوروبا حتى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر تعتمد عليه في إنعاش نشاطها الاقتصادي واستثمار مواردها الداخلية وإنماء علاقتها التجارية مع غيرها من البلدان المجاورة، وهو نظام يقوم على إدارة الدولة للاقتصاد على نحو

30 لهيطة، ص 102-104.

31 المرجع نفسه، ص 99، 104.

32 المرجع نفسه، ص 99، 104-105؛ سعيد: **اقتصاديات مصر**، ص 14؛ سعيد، **التطور الاقتصادي**، ص 91.

33 الجريتلي، ص 51، 56.

34 علي الجريتلي، **تطور النظام المصرفي في مصر**، بحوث العيد الخمسيني 1909-1959 (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1960)، ص 199.

يجعل الميزان التجاري في مصلحتها، من خلال تشجيع الصادرات بكل الوسائل، والحد من الاستيراد بطرق شتّى، ولذا اقترن تطبيق هذه السياسة بإقامة الحواجز الجمركية العالية، وفرض المكوس وغير ذلك من الأمور التي يقتضيها العمل بمبدأ حماية التجارة[35].

ويرى حراز أن أخذ محمد علي باشا بفلسفة المذهب التجاري لم يكن غريبًا، بما أن مصر كانت بعيدة عن مذهب الانقلاب الصناعي الذي بدأ طريقه في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر إلى الزوال مع حدوث الانقلاب الاقتصادي الذي اقتضى تدبير وسائل جديدة لسد حاجات الصناعة الحديثة الناشئة، وذيوع مبادئ آدم سميث التي أسست للحرية الاقتصادية وانتشارها[36].

وعلى جانب آخر، عرّف أمين مصطفى عفيفي، في كتابه **تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث**، عصر محمد علي باشا بعصر "الرأسمالية الاحتكارية أو التجاريين" أو عصر "نظام الاقتصاد المرسوم" الذي قامت فيه الدولة بالتخطيط الاقتصادي، فكانت تفكر في المشروعات وتدرسها، وترسم الخطط المنفذة لها، وتراقب خطوات التنفيذ لتجني الأرباح الصافية التي تعود بها هذه السياسة[37].

في حين أن حسين خلاف أفاض في الحديث عن آليات دولة محمد علي باشا لحصد الفائض الاقتصادي، التي تشبه آليات الدولة القومية في عصر الرأسمالية التجارية، وعرّف سياسة محمد علي بنظام الاحتكار أو "التحجير"[38].

ويتضح، من خلال استعراض هذه الكتب، أن هناك شبه إجماع بين من درسوا وقوموا سياسة محمد علي باشا الاقتصادية على أن اهتمامه بتنفيذ مشروعه السياسي وحاجته إلى موارد مالية من الداخل دفعاه إلى الأخذ بفلسفة اقتصادية، كانت أغلب الدول القومية الأوروبية قد تجاوزتها. تلك الفلسفة التي وجدت هوى في نفسه، بعد أن زيّنها له أصفياؤه من الأجانب، أمثال بوكتي، قنصل السويد العام في مصر، ولاسكاريس، التاجر اليوناني، ودروفيني، القنصل الفرنسي[39].

رابعًا: المدرسة المصرية وجدوى التجربة الاقتصادية

هناك تردد في تقييم تجربة محمد علي الاقتصادية، ولا سيما التجربة الصناعية منها، وما تركته من تأثير في المجتمع يوازي ما تحمّله في سبيلها، وهذا التردد كان بين نظرة إيجابية للتجربة، وأخرى سلبية لها، وقد أكدت النظرة الإيجابية أنها كانت بمنزلة انقلاب في الإنتاج القومي (الزراعي، والصناعي، والتجاري) بتوجيه حكومي - مركزي قضى بتحويل الشعب إلى خلية نحل لا يكفّ عضوٌ فيها عن العمل[40]، حتى لو كان في منظومة فقد فيها الشعب ذاتيته، وقاسى الحرمان والفاقة ولبس ثوب البؤس[41].

وقد أشاد أصحاب هذه النظرة بما حققته دولة محمد علي من انقلاب في الإنتاج القومي، على المستوى العسكري، والعلمي، والثقافي، والإداري، بإمكانات مصرية، مع الاستبعاد المتعمد لرأس المال الأجنبي، بعد أن رفض محمد علي اللجوء إلى الاقتراض من الداخل أو الخارج، لتجنيب البلاد مغبّة الاستدانة والتبعية[42].

35 السيد رجب حراز، **المدخل إلى تاريخ مصر الحديث 1517-1882** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1970)، ص 210.
36 المرجع نفسه، ص 210-211.
37 أمين مصطفى عفيفي، **تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث**، ط 2 (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1954)، ص 38، 43، 45.
38 حسين خلاف، **التجديد في الاقتصاد المصري الحديث** (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1962)، ص 180.
39 الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 39.
40 عفيفي، ص 45.
41 المرجع نفسه، ص 48.
42 المرجع نفسه، ص 335.

وقد اعتبر هؤلاء أن هذه التجربة وضعت أسس النهضة الحديثة في مصر، بعد أن نجح محمد علي في تنفيذ برنامج للاستثمار متعدد الجوانب - في الزراعة، والصناعة، والنقل، والتجارة، والتعليم - رغم أنها لم تؤدِّ إلى رفع مستوى معيشة الغالبية العظمى من المصريين الذين ظلوا يعيشون دون خط الفقر[43].

وفي المقابل، هناك من ذهب إلى أن ما تبقّى من إصلاحات محمد علي باشا الاقتصادية أقل كثيرًا مما يصحّ أن تكون عليه، بسبب إخضاع سياسته الاقتصادية لأغراضه السياسية، التي تمثّلت في تثبيت أقدام أسرته في حكم مصر وتوسيع دائرة ممتلكاته؛ الأمر الذي جعل تلك الإصلاحات وسيلةً، لا غاية في حد ذاتها، وتتوقف تمامًا بعد معاهدة لندن عام 1840، من دون أن يحاول المحافظة عليها، أو حتى متابعتها. وحينما فشل حلمه في إقامة إمبراطوريته، تراجعت مشروعاته الاقتصادية التي كوّنها ورعاها[44].

ولهذا، يلام محمد علي باشا على إخضاعه الإصلاحات الاقتصادية للأغراض السياسية التي لا تخضع لسلطانه، بقدر ما تتوقف على الظروف الدولية التي يصعب التنبؤ بها[45]. في حين دافع البعض عن ربط محمد علي إصلاحاته الاقتصادية بمشروعه السياسي، بدعوى أن الإصلاحات الاقتصادية لا تكون مُجدية إلا إذا صاحبها الاستقرار السياسي الذي كان الدعامة لثبات الحكم في يده، والذي أدى إلى اشتباكه في حروب متعددة ساهمت في انحراف مشروعات الإصلاح عن المسار الذي كان يجب أن تسير فيه[46].

كانت الصناعة من أكثر القطاعات الاقتصادية التي أثير جدل كبير حول جدواها، ففي حين رأى البعض أن اهتمام محمد علي بتصنيع مصر كان هدفه إكساب الأمة حرفةً جديدة - إلى جانب حرفة الزراعة - تصبح زاوية من الزوايا المهمّة التي يشاد عليها البناء الاقتصادي القومي[47]، ولا سيما أنه حاول توطين بعض الصناعات التي اختار لها مجالات ومواقع مهمة، والتي استمد بعض أفكاره بشأنها من أصفيائه من القناصل والتجار الأوروبيين[48].

ومع هذا، فقد وُجّه إلى تلك التجربة نقد من المعنيين بتقييمها، حتى إن البعض رأى أن اتجاه محمد علي باشا لتصنيع مصر كان خطأً، لأن مصر لم يكن يتوافر لديها مقومات الصناعة، التي من بينها جودة طرق المواصلات، ووفرة المخازن، وحصافة الإدارة، وتوافر القوى المحركة، وجودة الكفاية الفنية، لأن مستوى المعرفة الفنية فيها لم يصل إلى الأخذ بكل جديد، كما أن الأيدي العاملة فيها لم تكن من النوع الماهر، فضلًا عن ندرة رأس المال، الأمر الذي أدى إلى معاناة معظم الصناعات، وارتفاع تكلفتها، وصعوبة منافستها المنتجات الأجنبية، وانهيارها في أواخر عصره[49].

لقد كانت مصر غير مهيّأة للتصنيع، واستقبال ثورة صناعية، بل كانت في حاجة إلى سياسة اقتصادية تُنافي تمامًا السياسة التي اتبعها محمد علي باشا؛ سياسة توجّه بمقتضاها مواردها وقوتها العاملة نحو الزراعة بدلًا من الصناعة، ولا سيما بعد أن أدى الاتجاه نحو التصنيع إلى سحب الأيدي العاملة التي كانت الزراعة في أشد الحاجة إليها[50]. ولعل هذا هو ما دفع البعض إلى القول إنّ فترة حكم محمد علي لم تكن سوى فترة شاذة وجّهت الموارد فيها توجيهًا غير سليم، وبددت الجهود، بعد أن انتهج سياسة اقتصادية منافية لروح

43 الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 40.
44 سعيد، **التطور الاقتصادي في مصر**، ص 50.
45 المرجع نفسه، ص 50.
46 المرجع نفسه، ص 50-51.
47 عفيفي، ص 171.
48 الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 39.
49 سعيد، **اقتصاديات مصر**، ص 17، 20-21.
50 المرجع نفسه، ص 52، 54.

العصر، حالت دون سير مصر في الاتجاه الطبيعي، في عصر ساده التخصص وحرية التجارة بين الدول، وأنه كان في إمكان مصر دخول عصر الحرية الاقتصادية والتخصص مباشرة، لأن مبدأ التخصص وظاهرة تقسيم العمل قاما مع قيام المجتمعات، بما فيها المجتمعات البدائية. وإذا كانت أوروبا لم تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية إلا قبيل منتصف القرن التاسع عشر، فهذا لا يعني أنها لم تعرفه من قبل، فقد نادى به الفيزيوقراط في فرنسا منذ القرن السابع عشر، وأشاد به آدم سميث في كتابه **ثروة الأمم** الذي كتبه في مطلع النصف الثاني من القرن الثامن عشر (1760-1764). وكان في الإمكان الأخذ به بصرف النظر عن تطبيقه في إنكلترا وألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر، لأن مظاهر الإقطاع ظلّت قائمة في روسيا حتى بدء القرن العشرين، رغم انتهائها في أوروبا الغربية قبل ذلك بكثير[51].

وهناك من دافعوا عن تجربة محمد علي الاقتصادية – من أمثال راشد البراوي، ومحمد عليش - في مواجهة من هاجموها، وأكدوا أنه ينبغي لمن يهاجم سياسة محمد علي الاقتصادية أن يتذكر "روح العصر الذي عاش فيه ذلك الحاكم العظيم، وحالة مصر والشرق، لا أوروبا، في أوائل القرن التاسع عشر. ومن العسير دراسة مصر في أيام محمد علي باشا، في ضوء ما كان في بعض دول أوروبا، نحو إنجلترا وفرنسا، لأن هذه الدول تخلصت من جلّ مساوئ العصور الوسطى قبل مصر بزمن طويل، ودخلت عصر النهضة، وتأثرت بالثورة الفرنسية بطريق مباشر أو غير مباشر، وأخذت بأسباب التطور الصناعي الحديث، لذا جاء تفضيلها سياسة الحرية الاقتصادية متماشيًا مع ظروفها، ومع هذا، فإنجلترا لم تطبق مبادئ الحرية الاقتصادية بحذافيرها إلا في منتصف القرن التاسع عشر، أو قبل ذلك بسنوات قلائل. واستمرت بعض نظم الإقطاع في ألمانيا حتى 1865. ولهذا ينبغي أن نعدل في حكمنا على تجربة محمد علي باشا وألا نتأثر كثيرًا بأقوال الساسة والرحالة والكتاب المعاصرين له من الأجانب؛ لأن معارضتهم لسياسته وأعماله جاءت لتعارضها مع مصلحة بلادهم [...] أولًا وقبل كل شيء"[52].

وفي الوقت الذي رأى فيه البعض أن سياسة محمد علي الاقتصادية التي أولت القطاع الصناعي أهمية كبرى، سياسةٌ خاطئة، ساهمت في تبديد موارد المجتمع المصري وإمكاناته، بعد توجيه معظمها نحو صناعات لم يكن المجتمع مهيّأً لها، كان هناك من حمّل تلك السياسة مغبّة تدمير طوائف الحرف، لسيطرة الدولة عليها، بتجميع أصحاب الصناعة الواحدة في مكان محدد بكل مدينة، لتسهيل مراقبتهم، والإشراف على إنتاجهم، وحظره من دون ترخيص، والتضييق عليها في الحصول على المواد الأولية، ومنع اتباعها طرقًا جديدة للإنتاج، خوفًا من ازدياد العرض في السوق، على نحو يؤثّر في سوق منتجات المصانع الأميرية، وبلغت الرقابة على طوائف الحرف إلى حد أن محمد علي كان يرسل عيونه على الناس في كل مكان للتحري عن الإنتاج البراني، وإنزال العقاب بمن تسوّل له نفسه الإنتاج خفية[53].

وقد حمّلت الإجراءات التي اتخذتها دولة محمد علي لتطبيق هذه السياسة خزانةَ الدولة أعباءً مالية ضخمة، لكثرة الموظفين الذين كان وجودهم ضروريًا لتطبيقها. ومع هذا، لم تؤدِّ إلى منع التهرب والإنتاج "البراني" بسبب ضعف الأداة القائمة على الرقابة، وانتشار الرشوة بين أفرادها[54]. غير أن طوائف الحرف عانت في ظل هذه السياسة، بعد أن ضنت الحكومة عليها بالإرشاد والتوجيه لاستخدام وسائل الإنتاج الحديثة، والتزويد بالائتمان الذي كانت تفتقر إليه، لرفع مستوى صناعاتها، الأمر الذي أدى إلى قتل روح الابتكار والتجديد وزيادة الإنتاج لديهم، ولا سيما بعد أن قلت أمامهم فرص الربح، مع اتجاه الحكومة إلى احتكار بيع إنتاج طوائف

51 سعيد، **التطور الاقتصادي**، ص 52، 54-55.

52 المرجع نفسه، ص 53-54.

53 الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 67؛ خلاف، ص 180.

54 خلاف، ص 180؛ الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 73-77.

الحرف بالسعر الذي تحدده، وإرغام شيوخ القرى والبلدان على شراء حصة منه، وامتدَّ هذا الاحتكار إلى ما كان يُصنع في المنازل، وختمه بعلامة الميري، ومصادرة غير المختوم منه ومعاقبة منتجيه، لمنع التهريب[55].

وهذا التضييق على الإنتاج الحرفي عزاه هؤلاء إلى أن محمد علي كان يرى في اضمحلال طوائف الحرف توفيرًا للعمالة القادرة على العمل في المصانع الحكومية الكبيرة، وإفساح المجال لإنتاجها في السوق المصرية[56].

ومع هذه الانتقادات اللاذعة، هناك من برّأ سياسة محمد علي من أزمة طوائف الحرف في القرن التاسع عشر، حتى إنه ذهب إلى أن من الخطأ المغالاة في تقدير الضرر الذي لحق بالصناعات الصغيرة من جراء هذه السياسة، وإهمال عوامل أخرى كان لها عظيم الأثر في القضاء عليها، ولا سيما أن محمد علي لم يكن يسعى إلى هدم هذه الصناعات، بدليل أنه لما أدرك في أواخر حكمه عاقبة الإفراط في فرض الرقابة عليها، عدل عن سياسته تجاهها، واكتفت حكومته بفرض ضرائب معتدلة عليها[57]. وعلى الرغم من رفع الدولة قبضتها في أواخر عهد محمد علي عن طوائف الحرف، فإن ذلك لم يبعث الروح فيها من جديد، بعد أن دخلت مرحلةً من الركود الطويل، استحال معها التغلب على الصعوبات التي كانت تواجهها، نحو الحصول على المواد الأولية والتمويل ومنافسة الصناعات الأوروبية التي غزت السوق المصرية في ظل ترسيخ معاهدة لندن مبدأ حرية التجارة، وإقبال المستهلك المصري عليها بسبب رخص ثمنها ومتانتها، وموافقتها للعادات الاستهلاكية التي قلّد فيها الشرق الغرب[58].

وعلى الرغم مما أبداه البعض من انتقاد لتجربة محمد علي الاقتصادية، فإن تجربته كانت ناجحة بكل المقاييس، بصرف النظر عن النقد الذي وُجّه إليها، وكان في إمكان هذه التجربة أن تستمر وتنقل مصر من مرحلة الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد متعدد القطاعات، تؤدي الصناعة فيه دورًا محوريًا، وتتحول مصر في ظله إلى مركزٍ لسوقٍ عربية واسعة، لكنّ هناك ظروفًا موضوعية أثّرت في أدائها، ووقفت وراء قلة تأثيرها في المجتمع، منها ظروف داخلية تعلقت ببنية التجربة والأسس التي قامت عليها في الداخل، وظروف خارجية تمثلت بالظروف الدولية التي انطلقت في ظلها.

ومما لا شك فيه أن تجربة محمد علي كانت في مجملها مشروعًا كبيرًا له أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، ولا أحد ينكر أن طموحه تجاوز حدَّ إقامة دولة آمنة ومستقرة على تراب الولاية المصرية، يحكمها هو وأسرته من بعده، والسعي لتحويلها إلى مركز لإمبراطورية تستوعب أملاك الإمبراطورية العثمانية، بعد أن يحل نفوذ مصر محلها في المناطق التي كانت تخضع لها. ولما كان هذا المشروع في حاجة إلى دعم جماعات جديدة من أصحاب المصالح، تقرّر تخليق تلك الجماعات على حساب نفوذ أصحاب المصالح القدامى، الذين تقررت تصفيتهم بتصفية الأساس الاقتصادي لهم، ومن هنا جاء الارتباط بين مشروع محمد علي السياسي ومشروعه الاقتصادي، الذي قام على فلسفة الاشتراكية الحكومية، أو ما عرف بالفلسفة التجارية (الماركنتيلية) في ثوب مصري، وهي فلسفة تجاوزتها أوروبا منذ فترة، وكان يصعب استمرارها مع اتجاه سياسة محمد علي إلى دمج مصر مرحليًا في السوق الرأسمالية العالمية، من خلال إدخال محاصيل نقدية، وبعض السلع السودانية في جدول صادراتها للسوق العالمية، وازدياد طلبها على سلع رأسمالية، أصبح استيرادها من تلك السوق ضروريًا.

55 الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 78.
56 خلاف، ص 180-181. الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 77، 79-80.
57 الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 79-80.
58 خلاف، ص 186.

وأمّا عن الظروف الداخلية التي أحاطت بمشروع محمد علي وأثّرت فيه، فهي ظروف كل تجربة تحديث وصناعات ناشئة، ونقائصها هي من قبيل معوقات التحول، وعيوب الصناعة عند نشوئها، وهي التي تزول تدريجيًا إذا ما توافرت لها أسباب التحول والنمو والاستمرار[59].

وحينما قرر محمد علي تحويل الزراعة المصرية من زراعة تقليدية إلى زراعة رأسمالية، أقدم على تحديث أساليب الزراعة والري، وإقامة الجسور والقنوات، وإنشاء المدارس، ومراكز البحوث الزراعية، وتغيير حيازة الأراضي الزراعية، على نحو يساعد على ضرب الأساس الاقتصادي لجماعات أصحاب المصالح القديمة، واستحداث جماعات مصالح تؤمن بنظامه وتستجيب لاحتياجاته، في الوقت الذي اهتم فيه بتنشيط التجارة، لجعلها قادرة على الاستجابة لاحتياجات دولته، بما في ذلك تمكينه من حصد الفائض الاقتصادي، فاهتم بتطوير شبكة الطرق والموانئ، وتوقيع اتفاقيات مع شركات التجارة والملاحة العالمية من أجل التردد على الموانئ المصرية بانتظام، واتخاذ مصر معبرًا للتجارة العالمية، كما اهتم بتخليق قطاع صناعي قادر على الاستجابة لاحتياجات المجتمع، ومؤسسته العسكرية، فنشأت صناعات بقرارات حكومية، من دون أن تتوافر كل مقومات قيامها في مصر، من المواد الأولية، والوقود، والآلات، وقطع الغيار، والعمالة المدربة، واستخدام السخرة في تشغيلها، وانخفاض مستوى الكفاية الفنية عند كثير من المشتغلين بالصناعة، وعدم رغبة الفنيين الأوروبيين في تدريبهم، خشية أن يحلّوا محلهم، واتباع الوسائل البيروقراطية في إدارة المصانع، بعد أن انفرد محمد علي - الذي لم يكن رجل صناعة - بقرار إنشائها، وتعيين مديريها، والإشراف على سير العمل فيها، مستعينًا في ذلك برأي مستشاريه الأجانب، الذين لم يكونوا دائمًا من المخلصين أو من ذوي الكفاءة العالية، في الوقت الذي لم يكن متفرغًا للصناعة، لانشغاله بغيرها من أمور الدولة. ولا شك في أن تركيز شؤون الصناعة في شخصه على هذا النحو، واعتمادها على الخارج في توفير مستلزماتها ومعظم مدخلاتها، أديا إلى معاناتها وتراجعها عند تعرّضها لأول أزمة استهدفت تجفيف أسواق منتجاتها في مصر وجاراتها العربية[60].

وفي حين كان نجاح تجربة محمد علي لتصنيع مصر، والسعي لتحويلها إلى مركز لسوق عربية واسعة يسير على قدم وساق، كانت الرأسمالية العالمية التي تقودها دول أوروبا الغربية تسعى بهمّة للهيمنة على أسواق المنطقة، لذا جاء عملها من أجل الإيقاع بتلك التجربة منذ أن بدأت خطواتها، والعمل على وأدها، بعد أن أدركت خطورة استمرارها على مصالحها في المنطقة، بما فيها أسواق الإمبراطورية العثمانية، فتحركت لمحاصرة المشروع وإجهاضه، منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، من خلال الدولة العثمانية. ولما فشلت محاولاتهم، قرروا استخدام القوة لوأد تجربته ومشروعه برمّته في المنطقة.

لقد أزعج الرأسماليةَ العالمية، بما فيها البريطانية، مناهضةُ محمد علي لتجارتها وسياستها في بلاد الشام من جهة، وخطورة اتساع دولته في المنطقة من جهة أخرى، في وقت اهتمت فيه بريطانيا بالعمل على تأمين حرية التجارة في الإمبراطورية العثمانية، وضمان أسواق منتجاتها الصناعية بها، وإزالة أيّ تمييز في المعاملة لرعاياها داخلها[61].

وفي حين كانت الدول الكبرى، ولا سيما بريطانيا، تسعى لحماية مصالحها في الأسواق العثمانية، وتتطلع إلى الهيمنة على الأسواق العربية، تطلعت الدولة العثمانية إلى تصفية مشروع محمد علي في المنطقة، بالعمل على ضرب الأساس الاقتصادي الذي يُعدُّ مصدر قوته. لهذا، التقت مع إنكلترا والدول الغربية على تصفية مشروعه، وتوجهت إلى منح الدول العظمي امتيازات جمركية وإعفاءات في

59 المرجع نفسه.

60 لمزيد من التفاصيل، ينظر: المرجع نفسه، ص 185.

61 الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 49.

أراضيها؛ بقصد إحراجه وإيقاع الشقاق بينه وبينها، ووضع العراقيل في سبيل دعم الاقتصاد المصري، وكذلك تأليب بريطانيا ومن ورائها الدول الغربية عليه، في وقت كانت الدول الأوروبية تدعو إلى تدويل مشكلته والسلطان العثماني[62].

جرى كل هذا في الوقت الذي استغلت فيه الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا، تبعية مصر للدولة العثمانية وإمكانية خضوعها، كغيرها من الولايات العثمانية، لما ترتبط به دولة السلطنة من معاهدات تجارية مع الدول الأوروبية. وراح قناصلها يمارسون ضغوطهم عليها لاتخاذ إجراءات من شأنها حرمان الصناعة المصرية من أدنى درجات الحماية الجمركية التي تحتاج إليها أيّ صناعة ناشئة، بإلزام محمد علي بعدم الخروج على المعاهدات التي وقّعتها مع الدول الأوروبية بشأن حرية التجارة، حتى تحرم الصناعة المصرية من الحماية في سوقها، وتحُول بينها وبين امتلاك القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية التي كانت قد اجتازت مرحلة التجريب في السوق العثمانية.

وبدأت محاولات الالتفاف حول مشروع محمد علي من جانب الدولة العثمانية، بدعم بريطاني، منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، حتى إنها أصدرت في عام 1820 فرمانًا سمح للتجار الأجانب بحرّية إدخال منتجاتهم إلى كل أملاك الدولة العثمانية، بما فيها مصر، وبيعها في مقابل رسوم على الواردات بلغت 3 في المئة[63]. وفي عام 1834، صدر فرمان ألغى الاحتكار الحكومي في بلاد الشام - التي كانت تخضع لمحمد علي حينئذ - في الوقت الذي كانت تسعى فيه بريطانيا، لدى الدولة العثمانية، لتوقيع اتفاقية تقيّد يد الدولة المصرية في توجيه اقتصادها وإدارته، وانتهت هذه المساعي في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1838 إلى توقيع اتفاقية بلطة ليمان التجارية التي أعطت لرعاياها حرية التجارة في كل أنحاء الإمبراطورية العثمانية، بما فيها مصر من دون قيد أو شرط، وتمتّعهم بامتياز الدولة الأَولى بالرعاية، وإلغاء الحظر المفروض على تصدير بعض السلع بمقتضى نظام الاحتكار الحكومي، شريطة الالتزام بدفع رسوم جمركية قيمية حددتها الاتفاقية للصادرات بنسبة 12 في المئة، و5 في المئة للواردات[64].

وعلى الرغم من المحاولات العثمانية المدعومة من بريطانيا على مدار عقدين من الزمان لمحاصرة مشروع محمد علي الاقتصادي، وخاصة الصناعي، التي كان يدرك خطورتها، فإنها لم تفلح في ثني الدولة المصرية عن المضي قُدمًا في إنجاز مشروعها، بالالتفاف على هذه المحاولات والعمل بكل الوسائل لتفاديها، وحماية السوق المصرية، حتى إن محمد علي تحمّل دفع مبالغ طائلة للسلطان العثماني، نظير التزام جمارك مصر الخارجية - على البحرين المتوسط والأحمر - والداخلية، لحماية السوق المصرية، في الوقت الذي تملّص فيه من تنفيذ الاتفاقيات الجمركية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية[65].

وتحايل محمد علي على الفرمانات العثمانية، وعدم تنفيذها، لما فيها من حيف بالتجارة المصرية، واهتمامه بخفض الرسوم الجمركية على صادرات المحاصيل المصرية، إغراءً للمصدِّرين، ولتوفير الحماية للسوق المصرية من خلال السيطرة على أكثر من 90 في المئة من الصادرات، وأكثر من 40 في المئة من الواردات، ومضاعفة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية، وفتح أسواق خارجية للمنتجات المصرية، وإعفائها من الرسوم الجمركية[66].

وأمام إصرار محمد علي باشا على الاستمرار في سياسته الاقتصادية، ورفضه العمل بمعاهدة بلطة ليمان، شكّلت بريطانيا تحالفًا دوليًا - ضم بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا - للضغط عليه، حتى يقبل بتنفيذ هذه المعاهدة، وانتهى الأمر بصدام

62 المرجع نفسه، ص 48-49.

63 لهيطة، ص 136-137.

64 أحمد أحمد الحتة، **تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر** (الإسكندرية: مطبعة المصري، 1967)، ص 137، 285؛ راشد البراوي ومحمد حمزة عليش، **التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث**، ط 3 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1948)، ص 82؛ الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 49.

65 عفيفي، ص 239-240.

66 المرجع نفسه، ص 250-251.

بين محمد علي وهذا التحالف الذي نجح في النهاية في فرض معاهدة لندن عليه في عام 1840، التي أكدت تفعيل بنود معاهدة بلطة ليمان، التي فرضتها بريطانيا علي الباب العالي في عام 1838. بيد أن محمد علي لم يُذعن لهذه المعاهدة التي فُرضت عليه تحت تهديد السلاح ومحاصرة السواحل المصرية، إلا تدريجيًا، لخطورة إلغاء نظام اعتادته البلاد مدةً طويلة دفعةً واحدة، فتخلّى في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1841، تحت إلحاح بريطانيا، عن سيطرة الدولة على المنتجات الصناعية، والمحاصيل الزراعية، ما عدا القطن الذي أعلن في أيار/ مايو 1842 عن تحرير تجارته مع بداية المحصول الجديد، واستمر محمد علي في رفض تنفيذ الاتفاقيات الجمركية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، إلا بعد تحديد التعريفات الجمركية في عام 1847[67].

على أيّ حال، لم يُجدِ التدرج في تطبيق اتفاقية لندن في حماية مشروع محمد علي من الانهيار، بعد أن تقرّر تحديد أملاكه، ومن ثمّ أسواقه، وتصفية مؤسسته العسكرية التي ارتبطت معظم الصناعات بها، وتراجعت الدولة عن الاستمرار في إدارة الاقتصاد وتوجيهه، في وقت لم يكن فيه بديلٌ محليٌ يحل محلها في القيام بالمهمة، الأمر الذي أدى إلى أن يحل محلها رأس المال الأجنبي، الذي عمل على إعادة هيكلة مفاصل الاقتصاد المصري، وإبعاده عن الصناعة، وتحويله إلى اقتصاد تابع يعتمد أساسًا على قطاع الزراعة، الذي تخصص في إنتاج واحدة من أهم المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة الأوروبية (القطن) في عصر عُرف بعصر حرية التجارة الذي استمر حتى عام 1931.

67 المرجع نفسه، 239-240؛ الجريتلي، **تاريخ الصناعة في مصر**، ص 50-51.

المراجع

العربية

البراوي، راشد ومحمد حمزة عليش. **التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث**. ط 3. القاهرة: دار النهضة العربية، 1948.

الجريتلي، علي. **تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر**. القاهرة: دار المعارف، 1952.

_____. **تطور النظام المصرفي في مصر**. بحوث العيد الخمسيني 1909-1959. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1960.

الحتة، أحمد أحمد. **تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر**. الإسكندرية: مطبعة المصري، 1967.

حراز، السيد رجب. **المدخل إلى تاريخ مصر الحديث 1517-1882**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1970.

حامد، رؤوف عباس. **النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (1837-1914)**. القاهرة: دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، 1973.

خلاف، حسين. **التجديد في الاقتصاد المصري الحديث**. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1962.

ريفلين، هيلين آن. **الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر**. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني. القاهرة: دار المعارف، 1968.

سعيد، جمال الدين. **اقتصاديات مصر**. القاهرة: لجنة البيان العربي، 1950.

_____. **التطور الاقتصادي في مصر**. الإسكندرية: مطابع رمسيس، 1954.

عبد الملك، حلمي. "السياسة الصناعية في عهد محمد علي". **مجلة غرفة القاهرة**. العدد 8 (تشرين الأول/ أكتوبر 1941).

عفيفي، أمين مصطفى. **تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث**. ط 2. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1954.

لهيطة، محمد فهمي. **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة**. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1944.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. "شفيق غربال مؤرخًا". **المجلة التاريخية المصرية**. مج 11، العدد 11 (1963).

الأجنبية

Crouchley, A. E. *The Economic Development of Modern Egypt*. London: Longmans, Green and Co., 1936.

Issawi, Charles. "Egypt since 1800: A Study in Lop - sided Development." *Journal of Economic History*. vol. 21, no. 1 (March 1961).

الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/YBMT6894

خالد عزب | Khaled Azab[1]

الرواية التاريخية لعلم الآثار في مصر

The Historical Narrative of Archaeology in Egypt

مقدمة

يُعدّ سرد الرواية التاريخية لعلم الآثار سردًا لتطور وعي المصريين بحضارتهم وتاريخهم ومدى إدراكهم لدور الأثر في تشكيل الهوية الوطنية، وهنا نرى جدالًا وشدًّا وجذبًا، بل قلقًا مثارًا ورغبة عارمة في الحفاظ على التراث الوطني، وبلوَرةً نحو بناء علم للآثار في مصر، وقصورًا هنا وهناك، ووميضاتٍ مشرقةً هنا وهناك. في هذه الدراسة يطرح الباحث كل هذه المظاهر من خلال سردية تهدف إلى بناء رؤية لعلم الآثار في مصر مرتبطة بتطوّر النظر إلى الآثار ودورها في صياغة الهوية الوطنية.

أولًا: المشهد الأثري

يعتبر المشهد الآثاري في مصر مشهدًا متشعّبًا ومعقّدًا ومركّبًا عاكسًا لطبيعة مصر، فهو قديم قدم الزمن وحديث بدأ مع الحداثة المعاصرة. وبناءً عليه، فإن الباحث يذهب إلى تقسيم الفضاء الآثاري في مصر إلى:

- علم المصريات الذي يتناول مصر من عصور ما قبل التاريخ حتى نهاية العصر البطلمي.
- علم الآثار الرومانية البيزنطية الذي يمتدّ من الاحتلال الروماني لمصر إلى الفتح العربي الإسلامي.
- علم الآثار الإسلامية الذي يبدأ مع الفتح العربي الإسلامي لمصر ويمتدّ إلى نهاية عصر أسرة محمّد علي.

لا بدّ من التنبيه في البداية إلى أن ما نقصده بعلم الآثار هو العلم الذي يقدّم الإطار الفلسفي وتاريخ العلم الآثاري، ويتناول طبيعة هذا العلم والتطوّرات المتلاحقة فيه. وهو يتداخل مع بناء الدولة الوطنية في مصر التي يبدأ التأريخ لها مع تولّي محمّد علي باشا حكم مصر في عام 1805، وإن كان بعضهم يبدأ تأريخ علم الآثار مع الحملة الفرنسية على مصر 1798. غير أن الفرنسيين عملوا لصالحهم، وإن كان إسهامهم في مجالات الآثار كافّةً لا ينكر، فإنهم حفزوا على نهب تراث مصر. لكنّ الفرنسيين أثاروا بعنايتهم اهتمام المصريين، وساهموا في بناء علم المصريات، وكان للنخبة الوطنية التي تعلّمت في أوروبا دور في الحفاظ على آثار مصر ودراستها.

وتجلّى وعي النخبة المصرية من خلال كتابتها التي بدأت بصورة محدودة في مجلّة **روضة المدارس المصرية** التي كان يصدرها رفاعة رافع الطهطاوي (1801-1873) من ديوان المدارس؛ فقد حمل الطهطاوي وعيًا مبكرًا بأهمية بالتراث الوطني. ودليل ذلك قوله:

1 خبير في مكتبة الإسكندرية، حاصل على الدكتوراه في "الآثار الإسلامية" من جامعة القاهرة.
Expert at the Bibliotheca Alexandrina, he received a PhD. in Islamic Archaeology from Cairo University.
dr.khaledazab.alex@gmail.com

"إذ هي زينة مصر ولا يجوز تجريد مصر من حليتها التي تجلب إليها المتفرّجين من سائر بلاد الدنيا" (2). ولا شكّ في أن الطهطاوي كان بذلك يوجّه نقدًا إلى محمّد علي باشا (1805-1848) لموافقته على نقل مسلّة مصرية إلى فرنسا لتنصب في ميدان الكونكورد في باريس(3)، ويعتبر هذا النقد من النوادر التي حدثت من رجال دولة محمّد علي له.

كان الطهطاوي من أوائل النخبة المصرية التي اهتمت بتاريخ مصر القديمة، وقدم لنا سردًا تاريخيًّا مختلفًا لأول مرّة عن كلّ ما سبقه من مرويات باللغة العربية عن تاريخ مصر في عصور ما قبل الإسلام، وذلك في كتابه **أنوار علويّ الجليل في أخبار مصر وتوثيق بني إسماعيل**. ومن الضروري أن نشير إلى أن تقويم هذه السردية عن تاريخ مصر قبل الإسلام ينبغي أن يأخذ في الاعتبار سياق العصر الذي جرى فيه إنتاجها.

يبقى تعامل الدولة مع الآثار حاسمًا في الحفاظ عليها وفي اكتشاف الذات الوطنية في ضوء مكتشفات هذا العلم. ويشير أمرٌ أصدره حاكم مصر محمد علي باشا في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1835 إلى أنّ محمد علي باشا نفسه في بدايات القرن 19 كان له اهتمام بالآثار. يشدّد محمّد علي في هذا الأمر على تعليمات سابقة في هذا الشأن، بل نرى الأمر يوضّح أنّ على مشايخ النواحي إرسال ما لديهم إلى مدرسة الألسن لدى الطهطاوي بقائمة ترسل صورة منها إلى ديوان الوالي. هنا كانت بدايات فكرة الحصر والتسجيل التي تأتي في السياق البيروقراطي للدولة المركزية المصرية، لنرى مشروعًا لمتحف مصري أسند تصميمه إلى يوسف حككيان (1807-1875)[4]، وهو مهندس أرمني كان والده يشتغل ترجمانًا لدى محمد علي.

كان يوسف ضياء أفندي أوّل مسؤول مصري يعنى بالحفاظ على الآثار من الحفر خلسة، عيّن له ممثّلون في الأقاليم لدعمه في التفتيش على المواقع الأثرية. هذه الجهود الأولى لم يُبنَ عليها جيّدًا؛ إذ كان نهب الأوروبيين لتراث مصر أكبر ممّا يُتخيّل الآن، عدا أن عدم إدراك الدولة قد أدّى لاحقًا إلى إهداء أول مقتنيات متحف مصري إلى الأوروبيين.

إنّ إشكالية الآثار، بوصفها علمًا، تقوم على أنّ له شقًّا عمليًّا تطبيقيًّا؛ إذ من دون حفائر لا مكتشفات تقود إلى الجديد، ومن دون متحف لن تحفظ المكتشفات وتدرس، ومن دون مواقع وبنايات أثرية لن نعرف الطرز المعمارية وتراث الأقدمين؛ لذا فإنّ تطوّر الرواية التاريخية للآثار المصرية جرى على نحوٍ ملازم لتطوّر بنية الحفاظ على الآثار وبناء المتاحف.

ثانيًا: الآثار وإعادة اكتشاف مصر

في عهد عبّاس حلمي الأول (1848-1854) نرى بعدًا آخر فيه إدراك لماهية الآثار بالنسبة إلى مصر، إذ نصّ أمر صدر من مجلس الأحكام في 10 أيار/ مايو 1849 على ما يلي: "إنّ الآثار القديمة الموجودة [في] الأراضي المصرية توجب افتخار البلاد [وتزيينها]، و[هي] سبب للاستكشاف والاطّلاع على الأحوال الماضية، [ولزوم حفظها ووقايتها]"[5]، لنرى أنّ في عصر عباس حلمي الأول كانت هناك خطوة

2 رفاعة رافع الطهطاوي، **أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوفيق بني إسماعيل**، ج 1 (القاهرة: بولاق، 1868)، ص 49.

3 المرجع نفسه.

4 يوسف حككيان أرمني ولد في إستانبول في عام 1870، هاجر إلى مصر مع والده، وابتعثه محمد علي باشا إلى بريطانيا ليدرس فيها في عام 1817، وظلّ هناك إلى عام 1831، حيث درس الهندسة وركّز على آلات الغزل والنسيج وبناء الطرق والكباري. تقلّد العديد من الوظائف في دولة محمد علي، وترك 24 مجلدًا دوّن فيها يوميّاته موظفًا في الدولة المصرية، وهي محفوظة في المكتبة البريطانية، عمل في عهد كلّ من عباس الأول وسعيد باشا حيث كانت له أدوار مهمّة في إدارة الدولة. لمزيد من التفاصيل عن دوره ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **عصر حككيان**، سلسلة مصر النهضة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990).

5 أشرف محمد حسن علي، **الآثار المصرية المستباحة** (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2019)، ص 258-259.

أخرى متأخرة أيضًا في إدراك أهمية الحفاظ على البنايات القديمة والتلال الأثرية، مع البدء بحفظ سجلّات بها لدى الدولة. لكن القول في الأمر بالافتخار كان يعني أنّ هناك تسرّبًا بدأ تأثيره بأهمية تاريخ مصر قبل الإسلام، وأنّ في هذا التراث إنجازًا يستحق الاهتمام.

وقد اتخذت خطوة أخرى مهمة في مسلسل مأسسة العمل الأثري بتعيين أوغست ماريت (1821-1881) August Mariette[6] في وظيفة (مأمور أشغال العاديات) في مصر ليبدأ بتشييد متحف للآثار افتتحه الخديوي إسماعيل في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1863. كان هذا نتاجًا لضغطٍ مارسته النخبة المصرية التي تبلور دورها في وظائف عليا في الدولة المصرية؛ ما جعلها مؤثّرة في اتّخاذ القرار خاصة وأنّها كانت تمتلك وعيًا وإدراكًا قويًّا لماهية مصر نتيجة للاكتشافات الأثرية وتزايد حجم المعارف عن مصر القديمة. ويبرز من هذه النخبة بصورة أساسية علي باشا مبارك (1823-1893)، الذي تقلّد العديد من المهمّات ذات الصلة بالبنايات الأثرية، حيث كان وزيرًا مرّات عديدة في "قطاع الأعمال العام" ووزيرًا للأوقاف. ويكشف كتابه **الخطط التوفيقية**[7] عن أول حصر للتلال الأثرية والمواقع الأثرية في مصر، ونرى أيضًا بين فقراته إلمامًا بالنظر في تاريخ مصر وآثارها (الفرعونية)، وقد كان لعدد قليل من الأوروبيين والأميركيين دور في ذلك.

أدّت الحفريات غير المنظمة، التي أجراها الأوروبيون والمصريون، إلى عدم بناء سجل علمي منظّم للعديد من القطع المكتشفة؛ إذ بفقدان السجلّات التي تحدّد مكان اكتشاف القطعة ومثيلتها، فقدنا محدّدًا تاريخيًّا لزمن القطعة ومكانها يحدّد سياقها الذي وجدت فيه. هذا ما تنبهت له النخبة المصرية، فليس الأمر متعلقًا بتهريب الآثار والحفر خلسة فقط، ولكنّه متعلق أيضًا بفقدان التسلسل الزمني ومكان اكتشاف القطع الأثرية المهرّبة. وهذا ما أحدث خللًا في كتابة أجزاء من تاريخ مصر القديمة، لنرى صرخات النخبة المصرية لا تذهب سدى، حيث استجاب الخديوي إسماعيل لها بإنشاء مدرسة اللسان المصري القديم في عام 1868، التي عاد فألغاها في عام 1874. أنشئت هذه المدرسة على نحو ما كانت تعرفه البلدان الأوروبية التي أحدثت في جامعاتها مدارس لتدريس علم الآثار، وبالخصوص علم المصريات، وعهد بإدارتها إلى هاينريش كارل بروغش (1827-1894) Heinrich Karl Brugsch، وقد استقطبت المدرسة في سنتها الأولى عشرة طلّاب، وما لبث أن تخرج فيها مصريون متخصّصون في هذا العلم.

لقد كان لإنشاء هذه المدرسة دور كبير في خلق اهتمامٍ أكبر بالآثار المصرية القديمة؛ فالوعي والإدراك الوطني أصبح أكثر تفاعلًا مع هذه الآثار، حتّى ألقى بروغش محاضرات في كلية دار العلوم كان يترجمها من الفرنسية للطلّاب أحد تلامذته. صاحب هذا نشاط متزايد للمجمع العلمي المصري في محاضرات عامة تلقى عن الاكتشافات الأثرية الجديدة، ثمّ مقالات تنشر عن تاريخ الفراعنة في الصحف، لكن أيضًا أفسح الطهطاوي المجال في مجلّة **روضة المدارس** للنشر عن آثار الفراعنة.

اقترح جاستون كاميل شارل ماسبيرو (1846-1916) Gaston Camille Charles Maspero، الذي تولّى إدارة الآثار في مصر، على مجلس النظّار المصري افتتاح مدرسة ملحقة بالمتحف المصري، وبدأت المدرسة بإشراف أحمد كمال بخمسة طلّاب. استمرّت المدرسة أربع سنوات، وفي 29 كانون الأول/ ديسمبر 1885 ألغاها ماسبيرو.

---

6 جاء ماسبيرو إلى مصر في عام 1850 من قبل متحف اللوفر لجمع البرديّات إلّا أنّه فشل في مهمّته، فتوجه إلى الحفائر الأثرية، وهرّب من مصر 513 قطعة إلى فرنسا، وبدعم من فرنسا تولّى مسؤولية مصلحة الآثار وأسّس المتحف المصري، وكان له هنا دور إيجابي في تكوين مجموعاته. وائل إبراهيم الدسوقي، **التاريخ الثقافي لمصر الحديثة**، سلسلة نهضة مصر (87) (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2012)، ص 235-240.

7 **الخطط التوفيقية** هو واحد من أهم الكتب التي تقدّم وصفًا مسهبًا لمدن مصر وقراها، وللحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر. وبمقارنته بكتاب **وصف مصر** الذي ألّفه علماء الحملة الفرنسية وتقارير الرحالة الأجانب عن مصر، يستطيع الباحث رصد التطوّر الذي حدث في مصر خلال القرن 19 الميلادي. يتكوّن الكتاب من عشرين جزءًا، وأهميّته في مجال الآثار أنه يقدّم وصفًا للتلال والمعابد الأثرية التي هدمت أو نهبت بعد ذلك ، ثمّ يصف العديد من الآثار الإسلامية التي هدمت أو اندثرت لاحقًا، لذا فهو مصدر لا غنى عنه للباحثين. نشر أول مرة في عام 1886، ثمّ تعدّدت طبعاته. وقد نسب علي باشا مبارك الكتاب إلى الخديوي توفيق الذي صدر الكتاب أثناء حكمه مصر.

ثالثًا: التأليف في الآثار

ثمّ بدأت الكتب تنشر عن مصر الفرعونية مترجمةً ومؤلّفة، وفي هذا السياق يبرز اسم عبد الله أبو السعود بك[8]. لم يكن أبو السعود مترجمًا، بل كان ذا رؤية في تقديم المادة المترجمة لقرّائه ليستوعبوها. ترجم كتاب **قناصة أهل العصر من خلاصة تاريخ مصر**، الذي يعرّف بتاريخ قدماء المصريين، والذي ألّفه أوغست ماريت (Mariette Auguste (1821-1881، وقد ترجم الكتاب بأمر من نظارة المعارف المصرية، وهو ما يعني أنّ الدولة المصرية تولي هذا التاريخ والمعرفة به ونشره اهتمامًا خاصًّا. وقد ضمّ أبو السعود إلى الكتاب ملحقين أحدهما للمسائل التاريخية وتسلسل الأحداث، والثاني لما رآه من غرائب في طيّات الكتاب. وطبع الكتاب سنة 1281هـ/ 1864م. وإضافة إلى **قناصة أهل العصر**، عكف أبو السعود على ترجمة دليل المتحف المصري بعنوان **فرجة المتفرّج على الأنتيقة خانة الخديوية الكائنة ببولاق مصر المحمية**، وهي عبارة عن وصف نخبة الآثار القديمة المصرية الموجودة في خزينة التحف العلمية المصرية، وقد طبع في مطبعة وادي النيل (1286هـ/ 1869م).

ويمكن القول، من خلال هذه الأعمال، بوجود اتجاه لدى المصريين للتأليف في تاريخ مصر الفرعونية؛ فقد ألّف أحمد حسن المصري **لبّ التاريخ العامّ فيما صدر في غابر الأعوام**، الذي صدر في عام 1887، ثمّ ألّف سيّد عزمي **إتحاف أبناء العصر بذكر قدماء ملوك مصر**، الذي طبع في عام 1900 في المطبعة الأميرية. ولم يكن هؤلاء في مستوى ما بلغته الدراسات الأوروبية في علم المصريات، إلّا أنّ أعمالهم تعتبر مؤشّرًا دالًّا على بداية التأليف برؤى مصرية. وقد تكرّس هذا التوجّه لاحقًا في أعمال اثنين من خرّيجي مدرسة اللسان المصري، هما:

- أحمد نجيب (1847-1910): عمل مفتّشًا للآثار في القرن التاسع عشر، وأتاحت له وظيفته إجراء حفريّات أثرية لأول مرة بأيدٍ مصرية، وقد تدرّج في المناصب حتى صار أول مصري يشغل منصب (مفتّش عموم الآثار المصرية)، وألّف واحدًا من أفضل الكتب في تاريخ مصر القديمة، هو: **الأثر الجليل لقدماء وادي النيل**، صدر في عام 1892، ويُعدّ أفضل ما كتب في عصره[9]. وإضافة إلى هذا المؤلّف، أعدّ أحمد نجيب كتابين آخرين: الأول بعنوان **العقد النظيم في مأخذ الحروف المصرية من اللسان القديم**، وقد صدر في عام 1872، وهو عبارة عن ترجمة لمؤلف أستاذه بروغش. أمّا الكتاب الثاني فهو بعنوان **القول المفيد في آثار الصعيد**، وقد نشر في بولاق عام 1893.
- أحمد كمال (1850-1923)[10]: كان التحاق أحمد كمال بالعمل في المتحف المصري حدثًا كسر احتكار الأجانب له. اقتصر شغله في البداية على العمل في المكتبة والقيام بأعمال أخرى، غير أنّ دأبه جعله ينشر أبحاثًا في **حولية مصلحة الآثار العلمية**، واستطاع أن ينجح في إقناع أحمد حشمت (1858-1926) ناظر المعارف بإنشاء مدرسة مسائية للآثار في مدرسة المعلّمين في عام 1910، وقد تخرّج فيها جيل

---

8 عبد الله أبو السعود بك (1820-1878) ولد في البدرشين بمحافظة الجيزة، ثم انتقل إلى مدرسة الألسن، وتخرّج فيها على يد الطهطاوي، وأتقن الفرنسية والإيطالية، وارتقى في المناصب حتى صار رئيسًا لقلم الترجمة في عهد الخديوي إسماعيل، وهو أول صحافي سياسي في تاريخ مصر الحديث. أسس صحيفة **وادي النيل** في عام 1869. ينظر: تاجر، **تاريخ الترجمة في مصر في القرن التاسع عشر** (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع، 2021)، ص 99-100؛ إبراهيم عبده، **تطوّر الصحافة في مصر** (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1982)، ص 49، 59، 62.

9 **الأثر الجليل لقدماء المصريين**، طبع بمطبعة بولاق في عام 1311هـ، عرضه المؤلّف على يعقوب أرتين، وأمره بتدريس مادة الكتاب في مدرسة دار العلوم وطلاب المدارس العليا (الكليّات الآن)، وقد دفعه إلى تأليف الكتاب ما رآه من هدمٍ وتخريبٍ من المصريين لتراث أجدادهم وحفرٍ من دون وعي، فرأى أنّ بناء وعي وطني بأهمية التراث لن يكون إلّا عن طريق النشر عنه باللغة العربية. بدأ كتابه بدرس أول عن النيل ومصر وأصل سكّانها، وهو بهذا يهدف إلى بناء المتلقّين لكتابه بناءً معرفيًّا متكاملًا، ثمّ عرّف بتاريخ مصر القديم والحديث بإسهاب، مستعرضًا بعد ذلك الدول التي حكمت مصر منذ العصور القديمة حتّى عصر أسرة محمد علي، مرفقًا بها جداول زمنية لها، ثمّ ركّز على الآثار القديمة في مصر الوسطى والصعيد، وخصّص للأهرام وبنائها فصلًا كاملًا، ليكتمل كتابه بجولات بين آثار قدماء الفرنسيين .

10 بدأ أحمد كمال حياته بعد تخرّجه في مدرسة اللسان المصري مساعدًا ومترجمًا في نظارة المعارف، ثم أستاذًا للغة الألمانية في المدارس الأميرية، فمترجمًا في مصلحة البوستة وديوان البحرية. استطاع بفضل نفوذ رياض باشا الالتحاق بالعمل في المتحف المصري. وائل إبراهيم الدسوقي، **تاريخ علم المصريات** (القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 2000)، ص 238.

ثالث من الأثريين من بينهم سليم حسن (1886-1961)، وأحمد عبد الوهاب، ومحمود حمزة (1890-1976) (أصبح أول مدير مصري للمتحف المصري في عام 1950)، وأحمد البدري، ورمسيس الشافعي، ورياض ملطي، ومحمد فهيم.

تعدّ الحفريات الأثرية أبرز ما أنجزه أحمد كمال، إضافة إلى أنّه قام بحفريات في أسيوط لصالح سيّد باشا خشبة، الذي أقنعه بإقامة أول متحف إقليمي في أسيوط. وقد ألّف أحمد كمال عددًا من الكتب، هي:

- **العقد الثمين في محاسن وأخبار وبدائع آثار الأقدمين من المصريين**، بولاق، 1300هـ.
- **الفرائد البهية في قواعد اللغة الهيروغليفية**، مطبعة مدرسة الفنون والصنائع الميرية، 1303هـ.
- **بغية الطالبين في علوم وعوائد وصنائع وأحوال قدماء المصريين**، الجزء الأول في علوم المصريين، مطبعة مدرسة الفنون والصنائع الخديوية، 1309هـ.
- **الخلاصة المفيدة ودليل المتفرج بمتحف الجيزة**، 1310هـ.
- **ترويح النفس في مدينة عين شمس**، بولاق، 1896.
- **الدر المكنون والسر المغروز في الخبايا والدفائن والكنوز**، مطبعة مجلس المعارف الفرنسي، القاهرة، 1907.
- **الدر النفيس في مدينة ممفيس**، القاهرة، 1901.
- **صفائح القبور في العصر اليوناني الروماني**، صدر بالفرنسية في جزأين، 1904.
- **معجم اللغة المصرية القديمة**، صدر منه الجزء الأول في عام 2002، وهو يتكوّن من 22 جزءًا، ويعدّ أول قاموس مصري للغة قدماء المصريين، ولم تتكرّر هذه المحاولة[11].
- **قاموس النباتات والأشجار المصرية القديمة**، صدر في عام 1890.

نحن هنا أمام تحوّل نوعي في علم المصريات؛ إذ صار للمصريين باع فيه، وكان للصحافة دور كبير في نشر نتائج الحفريات والتداخل بشأنها، ما أدّى إلى تغيّر الوعي المصري في عصر الخديوي إسماعيل. فمصر بدأت تعيد اكتشاف نفسها عبر علم الآثار، حتى إنّنا نرى بدايات تشكّل هوية مصرية أعمق جذورًا، وبدأت تقدّم مصر بصورة مختلفة؛ فعلى الرغم من مشاركات مصر في عدد من المعارض الدولية، فإنّ حضورها في المعرض الدولي في باريس في عام 1867 كان وازنًا. وقد كان الشعار الذي رفع في هذا الحضور "إذا لم تذهب إلى مصر [...] فإنّ مصر ستأتي إليك" ممثّلًا بطريق الكباش وبمعبد فرعوني ثمّ بالمشربيات والقاعات العربية، إضافة إلى الملابس المصرية التقليدية والأطعمة المصرية، وهو ما يدلّ على استثمار نتائج البحث الأركيولوجي في مصر في أفق تقديم هوية مصر.

فماذا عن داخل مصر؟

هناك العديد من المؤشرات على تغيّر في تعامل المصريين مع حضارتهم القديمة، كان منها ظهور رموز فرعونية في الصحف مثل صحيفة **أبو نظارة** ليعقوب صنوع وجريدة **الأهرام** التي اتّخذت من الأهرام اسمًا وشعارًا لها. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ عهد الخديوي إسماعيل عرف استبدال الطغراء العثمانية بالأهرام وأبي الهول على طوابع البريد. وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر يُلاحظ ظهور أسماء مصرية مثل: مينا ورمسيس في شهادات مواليد المصريين. وفي الآن نفسه، نسجّل أنّ شعراء مصريين يشيدون بآثار مصر

11 هذا القاموس يعدّ تجربة فريدة من نوعها، وعلامة على تخطّي المصريين لمرحلة البدايات، والانتقال إلى المساهمة بقوة في علم المصريات.

في أشعارهم، فقد ألقى أحمد شوقي (1870-1932) قصيدة أمام مؤتمر المستشرقين في جنيف في عام 1894، أشاد فيها بالفراعنة والبطالمة وحضارة الإسلام.

رابعًا: المتاحف

تزامن صعود الوعي بتراث مصر مع تمكّن النخبة الوطنية من المناصب العليا في الدولة وانتشار الصحافة وازدهار نشر الكتب. وقد جاء الاحتلال البريطاني لمصر في عام 1882 ليكرّس هذا الوعي؛ إذ أضحت استعادة الذات عبر الآثار إحدى وسائل المقاومة وتأكيد الهوية الوطنية؛ وهو ما تجسّد في عصر الخديوي عباس حلمي الثاني في أربعة متاحف، هي:

- **المتحف المصري:** في عام 1893، بدأت تتبلور رؤية لإنشاء متحف مصري حديث، يستوعب مقتنيات المتحف القديم التي لم يعد يتّسع لها، إلى أن نقل إلى سراي الجيزة التي اكتظّت بدورها. وبعد فتح مسابقة معمارية، اختير تصميم المعماري الفرنسي مارسيل دورنون Marcel Dourgnon (1858-1911)، فصار أحد رموز القاهرة، افتتحه الخديوي عبّاس حلمي الثاني في 13 تموز/ يوليو 1902[12].
- **المتحف اليوناني الروماني:** يقودنا هذا المتحف إلى ما هو أبعد؛ إذ إنّ المهندس المصري محمود الفلكي[13] بدأ حفريات أثرية في الإسكندرية في عام 1865/1886، ليرسم عبر تحقّقه من عدد من المواقع القديمة أول خريطة أثرية للإسكندرية. كان المجتمع المدني في الإسكندرية حيويًّا نشطًا حتى أعيد إحياء المجمع العلمي المصري في الإسكندرية في عام 1859 تحت اسم مجلس المعارف المصري. ثمّ كان لوجهاء المدينة سعي، في عام 1884، لإنشاء متحف للآثار اليونانية الرومانية. لكن الحكومة المصرية رفضت الطلب، ثمّ جدّد في عام 1892 ليوافق عليه، بشرط توقيع اتّفاق مع المتحف المصري. وقد افتتح في بناية مستأجرة بقطع تبرّع بها حائزوها في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1892 بحضور الخديوي عباس حلمي الثاني، ثمّ بعد ثلاث سنوات يعود الخديوي ليفتتح مبناه الذي جاءت واجهته على الطراز الدوري اليوناني القديم. أعطي المتحف زخمًا، بتأسيس جمعية الآثار في نيسان/ أبريل 1893، التي كان لها دور كبير في النشر العلمي والحفائر والترميم حتى خمسينيات القرن العشرين، وما تزال الجمعية تعمل إلى الآن.

  يقودنا الحديث عن هذا المتحف إلى إثارة موضوع تأسيس الدراسات اليونانية الرومانية، التي أخذت بعدًا جديدًا بتأسيس جامعة فاروق الأول (الإسكندرية حاليًا)، بإيعاز من الدكتور طه حسين، حيث أخذت هذه الدراسات مكانة كبيرة في كلية الآداب، فطه حسين بدأ حياته في التدريس الجامعي بتدريس التاريخ الروماني في جامعة القاهرة. بيد أنّ التأسيس الفعلي لقسم الحضارة اليونانية الرومانية لم يتمّ إلّا في عام 1963، وقد استطاعت كلية الآداب أن تخرّج جيلًا من كبار المؤرّخين المهتمّين بالدراسات اليونانية والرومانية، ومن بينهم مصطفى العبادي (1928-2017)، ولطفي عبد الوهاب يحيى، وفوزي عبد الرحمن الفخراني، والآن فيها جيل منه محمد عبد الغني، ومنى حجّاج.

- **المتحف القبطي:** جاء الاهتمام بإحداث المتحف القبطي بمبادرة من مرقص سميكة (1864-1944) أحد أعيان الأقباط، الذي تضايق ممّا تتعرّض له التحف القبطية من ضياع، فأخذ على عاتقه مهمّة جمعها ودعا إلى مدّ اختصاص (لجنة حفظ الآثار العربية)

12 عن تشييد المتحف المصري، ينظر: الدسوقي، **التاريخ الثقافي لمصر الحديثة**، ص 253-256؛ محمد حسن علي، **الآثار المصرية المستباحة**، ص 400-403.

13 كان محمود باشا الفلكي (1815-1885) المصري الوحيد الذي حظي باعتراف الأوروبيين في مجال الدراسات الأثرية الكلاسيكية. ولد في محافظة الدقهلية، وتركها ليلتحق بالمدرسة البحرية التي أقامها محمد علي في الإسكندرية، ثمّ التحق بمدرسة المهندسخانة في القاهرة، وبدأ التدريس فيها في عام 1839، فتعلّم على يديه علي باشا مبارك الذي أقنع عباس حلمي الأول بإيفاد معلّمه السابق محمود أحمد حمدي إلى فرنسا لدراسة الفلك، وكان عندئذ في الخامسة والثلاثين من عمره، فعاد ليكون أحد روّاد الدراسات الفلكية والأثرية في مصر. ينظر: دونالد مالكوم ريد، **فراعنة من؟** ترجمة رؤوف عباس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2005)، ص 224.

ليشمل ترميم الكنائس والأديرة التاريخية. وهو ما وافق عليه البابا كيرلس الخامس (1874-1927)، ثمّ جرت الموافقة على إنشاء المتحف القبطي في عام 1908. وقد جاب مرقص سميكة مدن مصر، لغاية جمع القطع الأثرية للمتحف، وجاءت التبرّعات عونًا للمتحف الذي افتتح في عام 1910. كان إنشاء هذا المتحف باعثًا على دراسة الآثار والفنون القبطية. وتطوّر هذا الاتجاه بإنشاء جمعية الآثار القبطية برئاسة مريت بطرس غالي (1908-1991) في 24 نيسان/ أبريل 1934، وكانت تحت إشراف الأمير عمر طوسون (1872-1944). تأسست الجمعية باسم جمعية أصدقاء ومحبّي الفنّ القبطي. وبعد انضمام عالم الآثار شارل بشتلي (1909-1957) *Charles* Bachatly إلى مجلس إدارتها، جرى تغيير اسمها إلى جمعية الآثار القبطية في عام 1937. تصدر الجمعية دورية علمية، وقد قامت بحفائر أثرية، وأصدرت العديد من الكتب، وأقامت معرضًا للآثار القبطية رعاه الملك فاروق في عام 1944.

❁ **متحف الفنّ الإسلامي**: يمكن اعتبار قصة إحداث هذا المتحف بمنزلة قصة علم الآثار الإسلامية في مصر؛ فقد شكّل الخديوي إسماعيل في عام 1869 لجنة لحفظ الآثار العربية. لكنها لم تقم بأي دور، ثمّ إنّ شقّ شارع محمد علي من القلعة إلى ميدان رمسيس أثار في الصحافة الأوروبية غضبًا بسبب هدم آثار مدينة ألف ليلة وليلة (القاهرة). في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1881، أصدر الخديوي توفيق أمرًا عاليًا بتشكيل لجنة حفظ الآثار، برئاسة محمد زكي باشا ناظر الأوقاف والمعارف[14]، التي قامت ببناء سجلّ للآثار الإسلامية للحفاظ عليها. لكن يؤخذ على هذه اللجنة تركيزها على تسجيل المساجد، بينما لم تحظ بقية المنشآت بالاهتمام ذاته، خاصة المنشآت الصناعية.

بدأ إنشاء المتحف في عام 1881، فاتّخذ من أحد أروقة جامع الحاكم بأمر الله مقرًّا له، وأسند المتحف إلى لجنة حفظ الآثار العربية. لكن سرعان ما تكدّست فيه التحف، وأصبحت هناك حاجة ماسّة إلى بناية تليق به. وفي عام 1899، وضعت أسس المتحف في منطقة باب الخلق، بتصميم المعماري الإيطالي ألفونسو مانيسكالكو (1895-1903) Alfonso Manescalco، على الطراز الإسلامي الحديث. وهو أقدم متحف بني في العالم للفن الإسلامي، وقد افتتح الخديوي عباس حلمي الثاني المتحف في عام 1903.

لقد كان افتتاح المتحف بداية لانطلاق مدرسة علمية مصرية في الآثار الإسلامية، وقد أبرز الوعي المصري المتنامي بالآثار. وبرز الدور العلمي للمتحف مع تولّي علي بهجت (1858-1924) إدارته في عام 1914[15]. وكان قد قام بحفائر في منطقة درنكة في أسيوط في عام 1910، ثمّ في الفسطاط. وأثارت اكتشافات الفسطاط مخيّلة المصريين. ونشر بهجت نتائج حفائره في كتابين، أحدهما بالاشتراك مع ألبرت جابرييل (1883-1972) Albert Gabriel، وهو أحد الباحثين الأثريين المتخصّصين في الدراسات الأناضولية، ومدير المعهد الفرنسي الأركيولوجي في إستانبول، ونشره في عام 1921. والثاني بالاشتراك مع فيلكس ماسول (1896-1942) Felix Massoul، نشر بعد وفاته في عام 1930[16].

كان الأوروبيون في حقل الآثار الإسلامية أكثر تحفيزًا للمصريين على دخول هذا الحقل، بعكس حقل المصريات. نرى هذا بوضوح مع جاستون ويت (1887-1971) *Gaston Wiet* الفرنسي الذي تولّى إدارة دار الآثار العربية (1926-1935)؛ فقد حفّز كلًّا من زكي محمد حسن، ومحمد مصطفى على النشر العلمي، بل أوكل إلى كليهما لاحقًا إدارة المتحف بالتناوب: زكي محمد حسن (1951– 1954)، وفي فترته أصبح اسم المتحف متحف الفن الإسلامي. أمّا محمد مصطفى، فقد أداره في الفترة 1954-1963. وكان ما نشراه هو ما

14 ينظر في ذلك: كراسات لجنة حفظ الآثار العربية، مكتبة متحف الفن الإسلامي القاهرة.

15 علي بهجت يعدّ من كبار الأثريين المصريين، ولد في القاهرة في عام 1868، وحصل على شهادة عليا في الهندسة من باريس، وعمل مدرّسًا للّغة الفرنسية، ثمّ عمل مترجمًا في المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ثمّ مساعدًا للمستشرق السويسري، ماكس فان برشم، في قراءة الكتابات العربية، ثمّ عمل أمينًا مساعدًا لدار الآثار العربية، ثمّ تولى إدارة متحف الفن الإسلامي (1914-1924)، وكان سافر إلى باريس (1920-1924)، حيث عاد إلى منصبه وتوفي في عام 1924.

16 علي بهجت وألبير جبرييل، **حفريات الفسطاط**، ترجمة علي بهجت ومحمود عكوش (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1928)؛ علي بهجت وفيلكس ماسول، **الخزف الإسلامي في مصر** (القاهرة: دار الآثار العربية، 1930).

جعل منهما علمين بارزين في مجال البحث الأثري على الصعيد العربي وكذلك الدولي، فنشر زكي محمد حسن في عام 1935 كتابه **الفن الإسلامي في مصر**، عن دار الآثار العربية، وتتابعت مؤلّفاته المؤسسة لدراسات الفنّ الإسلامي، ومن أبرزها "أطلس الفنون والتصاوير الإسلامية"، واستعانت به جامعة بغداد من عام 1954 حتّى وفاته في عام 1957.

تعبّر المتاحف الأربعة (المصري، اليوناني الروماني، القبطي، الإسلامي)، التي افتتحت في عصر عبّاس حلمي الثاني، عن صياغة مصر لتاريخها بصورة مخالفة لما كانت عليه في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي؛ إذ إننا، مع مطلع القرن العشرين، نرى مصر مختلفة جذريًّا عمّا كانت عليه منذ قرن، لتأتي أحداث ثورة 1919، وفكّ الارتباط مع الدولة العثمانية، وتؤدّي إلى إعادة صياغة مصر بهوية وطنية. ثمّ تصاعدت رغبة المصريين في اكتشاف تراثهم الوطني مع جدل فكريّ في شأن هوية مصر نرى صداه في البنايات العامة. فضريح سعد زغلول باشا، صمّم على الطراز الفرعوني في قلب القاهرة، وعلى مقربة منه بني بيت الحكمة (نقابة الأطباء) على الطراز الإسلامي الحديث، وكذلك بناية جمعية المهندسين. أدّى هذا الجدل إلى حيوية في الحياة العامة، ثمّ إنّ اكتشاف مقبرة توت عنخ أمون في عام 1922 شكّل حدثًا أثار مصر والعالم. وعقب انتخاب أوّل برلمان مصري في ظل الاستقلال في عام 1924، ألغت إدارة الآثار التصريح الممنوح لهوراد كارتر مكتشف مقبرة توت عنخ أمون، حيث أصبح توت أيقونة الاستقلال الوطني، وبدأ السياسيون مثل سعد باشا زغلول ومرقس حنّا يزورون المقبرة. لم تكن هذه الزيارات تؤكد أنّ مصر القديمة ساحرة الجماهير فحسب، بل أيضًا طريقة لتأكيد الوعي المصري على سيادة مصر على مواقع الآثار التي كانت تحت سيطرة الأجانب الذين نهبوها لعقود، والتأكيد بذلك على أنّ الماضي القديم جزء من التاريخ الوطني.

أخذت هوية مصر بعدًا آخر بعد ثورة 1919، عبّر عنه تمثال نهضة مصر؛ فكأنّما هي تستعين بعظمة الماضي في نهضة الحاضر. جاء تمثال أبي الهول من الماضي البعيد ليستنهض الحاضر، وقد عبّر سعد زغلول عن هذا الأمر في رسالة منه إلى محمود مختار مؤرّخة في 6 أيار/ مايو 1920 نشرها الدكتور عماد أبو غازي.

كان نجيب محفوظ علامةً أخرى على استلهام الماضي القديم، الذي قدّمه علم المصريات للمصريين، بأمجاده في حقل الرواية الأدبية، فكانت روايته الأولى **عبث الأقدار**، التي كتبها بين عامَي 1935 و1936 وصدرت في عام 1939، تُعدّ حقًّا بداية للرواية التاريخية المصرية[17]، ثمّ تلتها **رادوبيس** التي كتبها بين عامَي 1936 و1937 وصدرت في عام 1943، و**كفاح طيبة** التي كتبها بين عامَي 1937 و1938 ونشرها في عام 1944، وكانت هذه الروايات قد نشرت مسلسلة أوّلًا. كان إدراك محفوظ لمصر بثوبها القديم الجديد هو ما جعله يصوغ أدبًا يربط ماضي المصريين بحاضرهم.

خامسًا: صعود المصريين

لقد أخذت الدراسات الأثرية منحى تصاعديًّا بعد ثورة 1919، فأعيد افتتاح مدرسة الآثار العليا في المدرسة الخديوية، وافتَتَحت كليّة الآداب في جامعة فؤاد الأول قسمًا للآثار يدرّس الآثار المصرية والآثار الإسلامية، وذلك بعد ضمّ الجامعة الأهلية إلى الحكومة المصرية في عام 1925، لتخرّج جيلًا من الأثريين الرواد. وتحوّل القسم إلى معهد للآثار ملحق بكلية الآداب يمنح درجة الليسانس الممتازة بعد دراسة مدّتها ثلاث سنوات، ثمّ في عام 1954 عاد المعهد إلى قسم في كلية الآداب[18].

17 طه وادي، **مدخل إلى تاريخ الرواية المصرية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1972)، ص 67.

18 جاب الله علي جاب الله، "روّاد التاريخ"، **مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية**، مج 39 (1996)، ص 265.

برز في هذ المرحلة الدكتور عبد المحسن بكير في اللغة المصرية القديمة، وألّف كتاب **قواعد اللغة المصرية القديمة في عهدها الذهبي**، وقد صدر أربع مرّات كان آخرها في عام 1982. ثمّ برز إبراهيم رزقانة (1912-1997) في دراسات ما قبل عصر الأسرات. في هذا الجيل، برز الدكتور سليم حسن[19] وهو علامة فارقة، بدأ حياته مدرّسًا بعد تخرّجه في مدرسة الآثار، ثمّ جاءت الفرصة المناسبة إثر ثورة 1919؛ إذ استغلّ وزير الأشغال، شفيق باشا، فرصة تعيين فرنسيين أمينيين بالمتحف المصري ليشترط تعيين مصريين أمنيين مساعدين لهما، وتقدّم كلّ من سليم حسن ومحمود حمزة؛ وعلى الرغم من التحاقهما بالمتحف، فإنّ إداراته لم تتح لهما أداء دورهما كما يجب، بيد أنّهما ثابرا واستمرّا إلى أن ابتعث سليم حسن إلى المعهد الكاثوليكي في جامعة باريس في عام 1922 ليحصل على دبلوم في اللغات الشرقية، وآخر في تاريخ الديانات، وثالثًا في اللغات القديمة، ثمّ عاد في عام 1927 ليلتحق بالمتحف المصري، لكن ذلك كان في المكتبة. وفي عام 1928، عيّن في الجامعة المصرية، ونفّذ حفريات في منطقة الأهرام، ونال درجة الدكتوراه من جامعة فيينا في عام 1935، وعيّن في عام 1936 وكيلًا لمصلحة الآثار، وكان أوّل مصري يشغل هذا المنصب. لكنّه أجبر على الاستقالة في عام 1940، فعكف على التأليف والتدريس في كلية الآداب/ جامعة عين شمس. توفّي في عام 1961. وكان من بين مؤلّفاته أول موسوعة في تاريخ مصر القديمة من 16 مجلدًا بدأ بأوّل جزء في عام 1940، وانتهى من آخر جزء في عام 1960، وهو عمل لم يتكرّر حتى الآن.

انتهت سيطرة الأجانب على مصلحة الآثار مع ثورة يوليو 1952، فعيّن مصطفى عامر[20] مديرًا لمصلحة الآثار في عام 1953، وأدخل إصلاحات هيكلية في مصلحة الآثار مكّنت المصريين من العمل الأثري. لكنّ القيود التي فرضت على تحويل العملة حتى قرب نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين أدّت إلى ندرة المراجع الأجنبية في المصريات. ومن ناحية أخرى، كان هناك استثناء قامت به الدكتورة ضياء أبو غازي؛ إذ استطاعت أن تتبادل بـ **حوليّة الآثار المصرية** عبر توليها أمانة مكتبة المتحف المصري غيرها من الحوليّات والكتب فاستمرّت مكتبة المتحف في أداء دورها.

برز خلال هذه الحقبة جيل من علماء الآثار، نذكر منهم:

- **عبد العزيز صالح**[21]: جسّد نضج المدرسة المصرية في علم المصريات، وتجلّى ذلك في إصراره على كتابة مؤلّفاته باللغة العربية حاملة أفكارًا ورؤى جديدة، ليؤسس مرحلة جديدة جعلته يطلق عبر عضويته في مجمع اللغة العربية دراسة عن المشترك بين اللغة العربية واللغة المصرية القديمة، ومن مؤلّفاته: **التربية والتعليم في مصر القديمة**، و**حضارة مصر القديمة وآثارها**: وهو موسوعة لم ينشر منها سوى الجزء الأوّل.
- **حسن الباشا**[22]: يُعدّ عالمًا موسوعيًّا استطاع أن يربط العديد من التخصّصات بعضها ببعض. أسّس مدرسة تقوم على تأصيل العناصر الفنية وتحليلها، وقد أخذ منحى التأصيل عنده بعدًا مهمًّا حينما أصدر موسوعته **الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار**، ثمّ عمل على تشريح الوظائف المتعلّقة بالآثار الإسلامية عندما وضع كتابه **الفنون الإسلاميّة والوظائف على الآثار العربيّة**. وانصرف

---

19 ولد سليم حسن في قرية ميت ناجي مركز ميت غمر في 15 نيسان/ أبريل 1886، ثم التحق بمدرسة المعلمين وانضم إلى الفرقة التي سعى أحمد كمال لإنشائها لدراسة علم المصريات. ينظر: محمد جمال مختار، "سليم حسن كمنقّبٍ وعالم آثار"، **المجلة التاريخية المصرية**، مج 19، العدد 19 (1972)، ص 76.

20 أنجزت فايزة هيكل وعمر عمرو دراستين مهمّتين في مجال تاريخ المصريات والمصريين العاملين في هذا الحقل، وأشارا بقوّة إلى النقلات التي حدثت مع العديد منهم، ينظر:

Fayza Haikal & Amr Omar, "The Founding Institutios," in: Hana Navratilova et al. (eds.), *Towards a History of Egyptology* (Münster: Zaphon, 2018); Fayza Haikal & Amr Omar, "Egyptian Egyptology, from its Birth in the Late Nineteenth Century Unitil the Early 2000s: The Founding Generations," in: Amar S. Baadj (ed.), *A Handbook of Modern Arabic Historical Scholarship on the Ancient and Medieval Periods* (Leiden: Brill, 2021).

21 ولد الدكتور عبد العزيز صالح في 13 أيار/ مايو 1921، وتوفي في 20 تموز/ يوليو 2001.

22 ولد الدكتور حسن الباشا في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1919، وتوفّي في عام 2001.

بعد ذلك إلى البحث في مسألة المنهج، حيث ابتدع منهجًا جديدًا في دراسة تصاوير المخطوطات من خلال كتابه **التصوير الإسلامي في العصور الوسطى** ليؤسّس بذلك تيارًا مصريًّا وعربيًّا في دراسات تصاوير المخطوطات، ولكونه متعدّد التخصّصات فإنّ كتبه في تاريخ الفن كانت عميقة، وقد توّجها بإصدار موسوعة للعمارة والفنون الإسلامية ضمّت 200 بحثٍ باللغة العربية و50 بحثًا باللغة الإنكليزية.

❁ **عبد اللطيف إبراهيم**[23]: لقد ظلّ اسمه مرتبطًا بالبردي العربي الذي اكتشف في مصر في عام 1824 في سقّارة، وتتابعت بعد ذلك الاكتشافات في مواقع أثرية للبردي العربي والقبطي والفرعوني، وبدءًا من عام 1896 بدأت الكشوف عن أوراق الجنيزة اليهودية في مقابر اليهود ومعابدهم في مصر. هنا برزت الحاجة إلى دراسة الوثائق الأثرية المكتشفة، فضلًا عن إدراك العديد من المؤرّخين المصريين لقيمة الوثائق بوصفها مصدرًا للدراسات التاريخية، مثل علي مبارك وأمين سامي. لقد اقتضى ذلك في رأي الدكتور عماد أبو غازي[24] خطوات عديدة.

قام الدكتور عبد اللطيف إبراهيم بوضع أسس مدرسة مصرية وعربية في الدراسات الوثائقية، ولكونه حصل على ليسانس في التاريخ في عام 1949، ثمّ على دبلوم في الآثار الإسلامية، فقد جعله ذلك متمكّنًا من العلمين، فحقّق تراكمًا غير مسبوق في هذا الحقل الجديد. يعدّ ورق البردي، الذي عثر عليه خلال الحفريات الأثرية أو عن طريق الصدفة، مصدرًا تاريخيًّا غنيًّا بالمعلومات؛ لذا فإنّ دراسته في مصر تراوح بين الاهتمام وندرة من يعملون عليه. وتتميّز في هذا الباب جامعة الإسكندرية المختصة في الحقبة اليونانية الرومانية، فإليها ينتمي مصطفى العبادي ومحمّد عبد الغني اللذان نشرا العديد من البرديات، وقد تميّز ماهر عيسى في البردي القبطي؛ وفي البردي العربي تميّز سعيد مغاوري. وعلى الرغم ممّا تحقّق في مجال الوثائق البردية، فإنّ حقل البرديات مصدر لم يأخذ حقّه من العناية الكافية في مصر.

أدّت كلّ الجهود السابقة إلى بلورة حركة علمية وطنية في مصر، تميّزت بالرصانة والإنتاج الغزير، وتبلور علم الآثار في عدّة علوم وتخصّصات فرعية، فقاد هذا إلى تأسيس كلية الآثار في جامعة القاهرة في عام 1970 لتبدأ الدراسة فيها في عام 1974 بقسمين للآثار المصرية وللآثار الإسلامية، ثمّ أضيف إليهما قسمٌ للترميم في عام 1977 وقسمٌ للآثار اليونانية الرومانية في عام 2013، فضلًا عن مسالك دراسية تتوّج بدبلومات متخصّصة أبرزها دبلوم ما قبل التاريخ.

لكنّ البحث في الآثار، في حقيقة الأمر، لا ينحصر في أقسام علم الآثار، فقسم الجيولوجيا في كلية العلوم في كلّ من جامعتي القاهرة والمنصورة، على سبيل المثال، أنتج أبحاثًا قيّمة عن حقبة ما قبل التاريخ، ثمّ إنّ قسم الأنثروبولوجيا في جامعة الإسكندرية أسس فيه الدكتور أحمد أبوزيد دراسات بينية بين علم الآثار والأنثربولوجيا. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في دراسة عصور ما قبل التاريخ في كليّات العلوم في مصر، والتي أدّت إلى اكتشاف بقايا ديناصورات في الصحراء الغربية وبقايا أخرى في الفيّوم، وافتتاح برنامج قوي لآثار ما قبل التاريخ، فإنّ هذه الحقبة ما زالت غائبة عن الوعي الوطني المصري.

يقودنا هذا إلى النظر في مجالات علم الآثار في مصر؛ إذ لم تترك الدراسات الأثرية في مصر مجالًا إلّا طرقته. لكن يبقى التساؤل حول وضعية هذه الدراسات، ومدى مساهماتها في كتابة التاريخ الوطني وفي إدراك المصريين ووعيهم بتراثهم.

تتّجه الأجيال الجديدة، مثل الأجيال السابقة في علم المصريات، إلى النشر بلغات أجنبية، خاصة الإنكليزية والفرنسية والألمانية، سعيًا للحصول على اعتراف دولي بها وبقدراتها، في الوقت الذي لا يوجد فيه اهتمام بالنشر باللغة العربية في هذا الحقل. فعلى الرغم

23 ولد الدكتور عبد اللطيف إبراهيم في 29 نيسان/ أبريل 1926، وتوفي في 11 أيلول/ سبتمبر 2011.

24 عماد أبو غازي، "رواد الدراسات الأكاديمية في مجال الوثائق"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية**، مج 1، العدد 1 (تشرين الأول/ أكتوبر 2016)، ص 3.

من مرور أكثر من قرنين على علم المصريات، فإنّه لم يصبح مصريًّا بعد، وقد ساهم في هذا عزوف دور النشر عن نشر كتب المصريات، أو بصورة أدق عدم وجود برنامج وطني لتحفيز النشر في المصريات، وإن كانت (هيئة الآثار المصرية) في ثمانينيّات القرن العشرين قد بدأت مشروعًا للنشر في المصريات. وكانت الانطلاقة قوية، لكنّها سرعان ما تباطأت، وأثّر ذلك في قدرة المهتمّين بتتبع التطوّرات التي عرفها حقل المصريات على المستوى الدولي، وإن كان المركز القومي للترجمة قد سدّ بعض الفراغ حينما أقدم على ترجمة بعض الكتب إلى اللغة العربية.

إنّ ما سبق يشير إلى فجوة بين الجديد في علم المصريات وما يعرفه المصريون من هذا العلم، فاكتشافات البعثة الألمانية في أبيدوس، التي تعيد كتابة عصر ما قبل الأسرات وبدايات الكتابة في مصر القديمة، ما زالت مجهولة بالنسبة إلى معظم المصريين، ثمّ إنّ أسطورة اختفاء جيش الاحتلال الفارسي بقيادة الملك قمبيز في نهاية عصر الفراعنة باتت غير معروفة، إذ أبيد جيش قمبيز على يد الملك بتويا ستيس الرابع في حركة تحرر وطني بدأت من واحات مصر الغربية. ويعتبر العديد من الدراسات الحقبة البطلميّة حقبة ملحقة بالاحتلال الروماني والبيزنطي لمصر، في حين أنها حقبة تعدّ امتدادًا للعصور المصرية القديمة. وتدفعنا هذه الخلاصة إلى الانتباه إلى تأثير المركزويّة الأوروبية في علم المصريات القديم وإلى ضرورة أخذ الحذر من نتائج بعض الدراسات الأسيرة لهذه المركزويّة.

ومن جانب آخر في مجال الآثار الإسلامية، على الرغم ممّا نشر منها بالعربية وغطى مجالات عديدة، فإنّ جهود العلماء المصريين في هذا الحقل البحثي غير معروفة دوليًّا.

سادسًا: تطور علم الآثار

لقد شهد علم الآثار في العقود الثلاثة الأخيرة تقدّمًا مذهلًا؛ إذ إن علم الآثار في عصرنا يقوم على الحفاظ على المكتشفات التي تعود إلى الماضي السحيق والماضي القريب، وذلك بالكشف عنها وحفظها. لكنّ حدوده لا تقف عند ذلك، بل تتجاوزه إلى محاولة فهم الإنسان وتطوّر المعرفة الإنسانية، فعالم الآثار يضع افتراضات وتساؤلات ليصل إلى رؤية لما جرى الكشف عنه، ومن هنا تبيّن الآثار الناتجة من هذا العلم: كيف كنّا؟ وكيف نحن الآن؟ بين هذين التساؤلين بون شاسع سواء من حيث الزمن أو المعرفة أو التطوّر الذي لحق بالإنسانية، ويكمن دور علم الآثار في سدّ الفجوة بين التساؤلين.

إنّ علم الآثار، بوصفه علمًا، لم يأخذ حقّه بعد في الجامعات المصرية، فماهيّة هذا العلم وفلسفته أساسيّتان لقيام نظرية مصرية في مجال الآثار، ثمّ إنّ دراسات تاريخ علم الآثار وعلوم الآثار في مصر ما زالت محدودة، وإذا كان عدد من المصريين قد أجروا دراسات رائدة في هذا المجال، مثل دراسات فايزة هيكل وعمرو عمر[25] ودراسة وائل الدسوقي في تاريخ علم المصريات، فإن الفروع الأخرى ما زالت تعاني قلّة الدراسات والأبحاث.

إنّ العديد من الأجيال الجديدة قدّم في السنوات الأخيرة دراسات جادة، على نحو ما قام به عكاشة الدالي حينما كشف عن جهود العرب في فكّ رموز كتابات قدماء المصريين، مثل ابن وحشية وذي النون المصري. وقد مكّنت الخلاصات التي انتهى إليها الباحث من التفكير في إعادة النظر في كتاب تقيّ الدين أحمد بن علي المقريزي **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار** الذي يعدّ بمنظور علم الآثار المعاصر دراسة أثرية متكاملة سابقة لعصرها بكثير.

25 Fayza Haikal & Amr Omar, "Egyptian Egyptology, from its Birth in the Late Nineteenth Century Unitil the Early 2000s: The Founding Generations," in: Amar S. Baadj (ed.), *A Handbook of Modern Arabic Historical Scholarship on the Ancient and Medieval Periods* (Leiden: Brill, 2021), pp. 42-99.

المراجع References

العربية

أبو غازي، عماد. "رواد الدراسات الأكاديمية في مجال الوثائق". **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية**. مج 1، العدد 1 (تشرين الأول/ أكتوبر 2016).

بهجت، علي وألبير جبرييل. **حفريات الفسطاط**، ترجمة علي بهجت ومحمود عكوش. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1928.

بهجت، علي وفيلكس ماسول. **الخزف الإسلامي في مصر**. القاهرة: دار الآثار العربية، 1930.

تاجر، جاك. **تاريخ الترجمة في مصر في القرن التاسع عشر**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع، 2021.

الدسوقي، وائل. **تاريخ علم المصريات**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000.

_____. **التاريخ الثقافي لمصر الحديثة**. سلسلة نهضة مصر 87. القاهرة: دار الكتب والوثائق القوميّة، 2012.

الطهطاوي، رفاعة. **أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوفيق بني إسماعيل**. القاهرة: بولاق، 1868.

عبد الرحيم مصطفى، أحمد. **عصر حككيان**. سلسلة مصر النهضة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

عبده، إبراهيم. **تطوّر الصحافة في مصر**. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1982.

علي جاب الله، جاب الله. "روّاد التاريخ". **مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية**. مج 39 (1996).

مالكوم ريد، دونالد. **فراعنة من؟** ترجمة رؤوف عباس. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2005.

محمد حسن علي، أشرف. **الآثار المصرية المستباحة**. القاهرة: دار الكتب والوثائق القوميّة، 2019.

مختار، محمد جمال. "سليم حسن كمنقّبٍ وعالم آثار". **المجلة التاريخية المصرية**. مج 19، العدد 19 (1972).

وادي، طه. **مدخل إلى تاريخ الرواية المصرية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1972.

الأجنبية

Baadj, Amar S. (ed.). *A Handbook of Modern Arabic Historical Scholarship on the Ancient and Medieval Periods*. Leiden: Brill, 2021.

Navratilova, Hana et al. (eds.). *Towards a history of Egyptology*. Münster: Zaphon, 2018.

الرقم التعريفي: DOI: https://doi.org/10.31430/UINS5544

حسام عبد المعطي | Hossam Abed Almati[1]

اتجاهات كتابة تاريخ مصر في الحقبة العثمانية خلال الربع الأخير من القرن العشرين

Trends in Writing the History of Egypt in the Ottoman Era During the Last Quarter of the Twentieth Century

تُشكّل فترة السبعينيات بداية رؤية جديدة لكتابة تاريخ مصر خلال الحقبة العثمانية. فمع تراجع المدّ القومي العربي في ظلّ التيّار الناصري، وانتهاء كتابات عبد الرحمن الرافعي عن تاريخ مصر القومي، في خمسينيات القرن الماضي، وقد ركّزت على دراسة علاقة التاريخ بالوعي القومي وبنشوء وتطوّر الدولة القومية الحديثة، كانت تتشكّل في مصر أقسامٌ أكاديمية علمية في الجامعات تهدف إلى كتابة تاريخٍ على نحو منهجيٍّ علميّ، بعيدًا عن الشعارات القومية. ومع تراجع ذلك التيّار الجارف، انصبّ اهتمام المؤرخين على مراجعة كتابة تاريخ مصر إبّان الفترة العثمانية التي شكّلت في رأي أغلبهم فترةً مظلمة من تاريخ مصر.

وتُمثّل بداية السبعينيات، على المستوى العالمي، تراجع الفكر الاستشراقي؛ ومن ثمّة المركزية الأوروبية. لقد حرصت المدرسة الاستشراقية، في معالجتها لتاريخ مصر الحديث والمعاصر، على تهميش تاريخ الدولة العثمانية إجمالًا، ورسم صورةٍ مُنفِّرة لها، صورة "الانحطاط" - أي التدهور - قبل وصول "الرجل الأبيض" إلى هذه المنطقة. ولـ "الْتهام" ولايات الدولة العثمانية واحدةً بعد أخرى، كان لا بدّ من تهميش التاريخ السابق للاستعمار - تاريخ الفترة العثمانية - تأكيدًا لرسالة "تمدين" البلدان التي يستعمرونها. وتشكّلت قناعة لديهم مفادها أنّ تاريخ مصر الحديث يبدأ مع الوصول الأوروبي والحملة الفرنسية عام 1798، وأنّ نجاح محمد علي باشا إنّما يعود إلى استناده إلى أفكار بناء الدولة الحديثة.

بيد أنّ الاستشراق سرعان ما أعاد النظر في العديد من الصور النمطية؛ ما فتح المجال أمام بروز مدرسة جديدة في الدراسات الأوروبية المتعلقة بمصر العثمانية تمثلت في الدراسات التي أنجزها كل من ستانفورد جاي شو Stanford Shaw، وأندريه ريمون André Raymond، وميشيل تشرير Michel Tuchscherer، وغيرهم من الباحثين. وعلى مستوى آخر، برز جيلٌ جديدٌ من المؤرخين المصريين خرج من أسر القومية؛ من بينهم عبد الرحيم عبد الرحمن، وصلاح هريدي، وعبد الحميد سليمان.

تسعى هذه الدراسة لتحليل رؤية هذه التيّارات المتعدّدة في كتابة تاريخ مصر العثمانية، وأثرها في ظهور نخبة جديدة في التسعينيات وتبلورها، ممثلةً في ظهور سيمنار (منتدى) القاهرة للدراسات العثمانية. وقد أضحى هذا السيمنار، الذي تبنته الجمعية المصرية للدراسات

1 أستاذ مساعد في التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة قطر.
Assistant Professor of Modern and Contemporary History, Qatar University.
Email: h.ahmed@qu.edu.qa

التاريخية تحت إشراف رءوف عباس ونللي حنّا، مؤثرًا في إنتاج دراسات جديدة متعلقة بهذه الحقبة من تاريخ مصر، وفي إعداد جيل جديد من المؤرّخين بإتاحة نافذة فكرية جديدة لهم للتأمّل النقدي في تاريخ تلك الحقبة من تاريخ مصر.

أولًا: عوامل رسم صورة سلبية لتاريخ مصر خلال الحقبة العثمانية

شكّل النصف الأول من القرن العشرين أكثر فترات الكراهية لتاريخ الدولة العثمانية، فلم تعُد هذه الكراهية تقتصر على الأوروبيين فقط، بل أصبحت سائدة في أوساط المؤرخين الأتراك أنفسهم، ومن ثمّ فقد رُسمت صورة قاتمة لتاريخ الدولة العثمانية، ولكلّ ما هو عثماني. وقد أثّر ذلك كثيرًا في كتابة تاريخ مصر خلال الحقبة العثمانية، وكانت توجد العديد من العوامل التي تحكّمت في رسم هذه الصورة السلبية للدولة العثمانية، والتي يمكن إبرازها فيما يأتي لاحقًا.

1. رؤية المستشرقين وأثرها في كتابة تاريخ مصر العثمانية

مع نشأة الجامعة المصرية في عام 1908، نشأ قسم التاريخ في كلية الآداب، وكان جلّ أساتذة التاريخ من المستشرقين، وقد كان لذلك أثره الكبير في تدريسهم تاريخَ مصر خلال الحقبة العثمانية؛ إذ جرى تداخلٌ كبير بين التاريخ والأيديولوجيا في تناول القضايا المتعلقة بالدولة العثمانية، وجاء ذلك في الواقع نتيجةً لمجموعة من العوامل التاريخية، فسقوط عاصمة الدولة البيزنطية القسطنطينية في أيدي العثمانيين في عام 1453 أدّى إلى تحمّل العثمانيين الميراث التاريخي لصراع الشرق والغرب في العصور الوسطى، فضلًا عن ازدياد هذا الأمر بالنظر إلى فتوحات العثمانيين في شرق أوروبا ووصولهم حتى أسوار فيينا. وفي هذا السياق، لا يمكن نسيان أنّ الدولة العثمانية هي آخر خلافة إسلامية. فقد سعت الكتابات الفرنسية إلى إبراز حملة نابليون بونابرت على مصر على أنّها ليست حملة فريدة وغير عادية بفضل ما حققته من أمجادٍ عسكرية فحسب، بل أيضًا بالنظر إلى أنّها أعطت، بحسب زعمهم، نموذجًا للاحتلال الذي بشّر بالحرية والحضارة[2].

وقد أثّرت كتابات المستشرقين كثيرًا في رؤية المؤرّخين المصريين؛ إذ درس هؤلاء على أيدي المستشرقين، فتلقّى محمد شفيق غربال، وأحمد عزت عبد الكريم، وغيرهما من المؤرّخين، تعليمهم على أيدي نخبة من هؤلاء المستشرقين. ونتيجةً لعدم وجود كتب ومقررات دراسية واضحة خلال هذه الحقبة، تُرجمت أجزاء كبيرة من كتب هؤلاء المستشرقين ومؤلفاتهم؛ ومن ثمّ أصبحت هذه الكتب والمؤلفات المادّة العلمية والمرجع المعرفي في حقل الدراسات التاريخية العثمانية بالنسبة إلى الجيل الأول من المؤرخين المصريين.

2. مساهمة الأسرة العلوية في إبراز دور محمد علي بوصفه مؤسسًا لمصر الحديثة

خلال الفترة التي خضعت فيها مصر للاحتلال البريطاني، تعمّد البريطانيون تهميش تدريس "تاريخ مصر في المدارس" حتى جاء فؤاد الأول إلى السلطة فوجّه الاهتمام نحو كتابة تاريخ "الأمة المصرية"؛ إذ عهد بهذه المهمة إلى مؤرخين فرنسيين، كان على رأسهم غابرييل هانوتو Gabriel Hanotaux الذي أشرف على تحرير المشروع، وقد ركّز على أن تاريخ مصر الحديث يبدأ مع وصول الحملة الفرنسية، حملة التنوير والحرية، أمّا التاريخ السابق فقد عدّه فترة مُهمَلة، وأمّا التاريخ الوسيط فينتهي بسقوط دولة سلاطين المماليك في عام 1516، في حين عدَّ فترة الحكم العثماني مرحلةً من التخلّف والجمود والركود، ورأى أنّ مصر كانت جسدًا بلا روح، وأنّ الحملة الفرنسية هي التي صدمت هذا الجسد فبعثت فيه الروح فأخذ يفيق على أصوات مدافع بونابرت وصحفه وعلمائه، ومن ثمّ فإنّ التاريخ الحديث يبدأ مع الحملة الفرنسية في عام 1798، بيد أنّ محمد علي هو الذي أخذ يبعث الدماء في شرايين هذا الجسد لينهض من جديد من كبوة سنواتٍ عانى فيها الثبات والتخلف[3].

2 ليلى عنان، **الحملة الفرنسية: تنوير أم تزوير؟** (القاهرة: دار الهلال، 1998)، ص 12.

3 ناصر أحمد إبراهيم سليمان، "الحملة الفرنسية بعين فرنسية: قراءة نقدية في المنظور القومي الفرنسي"، **مرايا**، العدد 1 (أيلول/ سبتمبر 2017)، ص 44.

تروم هذه السردية إبراز الدور الذي أدّته أسرة محمد علي في تاريخ مصر الحديث والمعاصر. فهي تُعلي من قيمة محمد علي باشا باعتبار أنه هو الذي بعث مصر من الركود والتدهور وأعادها من جديد إلى مضمار الحضارة. وهو، بحسب هذه السردية الجديدة، باعث النهضة الحقيقية لمصر، أمّا ما قبله فلا يعدو أن يكون خرابًا. وقد كان لذلك أثره الكبير في استمرار هذه الرؤية التي أضحت تيارًا فكريًّا عامًّا في كتب التاريخ المصري ومناهجه.

3. بروز مدرسة التاريخ القومي مع الثورة المصرية في عام 1919

مع قيام ثورة 1919، عرفت مصر تياراتٍ ثقافية متعدّدة كان أبرزها التيار القومي، ونهضة مصر الفرعونية، وقد دعمت هذا التيار الأفكار القومية المصرية المستندة إلى كتابات عبد الرحمن الرافعي، التي صدرت عبر سلسلة تاريخ القومية في مصر في خمسة عشر جزءًا. وفي الوقت الذي كان فيه عبد الرحمن الرافعي ينتهي من كتابته عن تاريخ مصر القومي في خمسينيات القرن الماضي، حيث ركز على دراسة علاقة التاريخ بالوعي القومي، وبنشوء الدولة القومية الحديثة وتطورها[4]، كانت تتشكّل في مصر أقسام أكاديمية علمية لدراسة التاريخ في الجامعات هدفها كتابة تاريخ على نحو منهجي علمي، بعيدًا عن الشعارات القومية. ورغم أثر التيار القومي الشديد في مصر خلال الحقبة الناصرية وهيمنة الفكر القومي العربي، فإن ملامح أفكار حرّة بعيدة عن هذا التيار كانت تُولد لدى هؤلاء المؤرخين.

ثانيًا: بداية الاهتمام الأكاديمي بدراسة تاريخ مصر العثمانية

جاءت البداية الأكاديمية لدراسات تاريخ مصر العثمانية في نهاية الخمسينيات؛ فقد دفع ذلك المؤرخين في اتجاه دراسة مصادر تلك الفترة المتاحة، فكان ما نشره أول مؤرخي مصر الأكاديميين محمد شفيق غربال في بحثه العميق "مصر على مفترق الطرق"[5]، وقد اشتمل على تحقيق مخطوطٍ بعنوان "ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية"، وشرحه حسين أفندي أحد أفندية **الروزنامة** في مصر العثمانية، وهو عبارة عن أسئلة موجهة من "المسيو إستيف" مدير مالية مصر خلال الحملة الفرنسية إلى حسين أفندي بشأن أحوال مصر الإدارية والمالية وإجابات حسين أفندي عنها. أثارت تلك الدراسة العديد من الأسئلة، فدعا غربال أحد طلابه، وهو محمد رفعت رمضان، إلى اختيار موضوع علي بك الكبير[6]. وحقّق أحمد عزت عبد الكريم كتاب **حوادث دمشق اليومية**[7]، ودعا أيضًا إلى إقامة ندوة فكرية عن عبد الرحمن الجبرتي، نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمشاركة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب[8]. كشفت هذه الدراسات عن الحاجة إلى دراسة الفترة العثمانية، وقد تجسّد ذلك في حثّ تلاميذه، من أمثال عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، على دراسة الحقبة العثمانية وتتبع أطوارها.

4 عبد الرحمن الرافعي، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1955).

5 محمد شفيق غربال، "مصر عند مفترق الطرق 1798-1801: ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية"، **مجلة مصر الحديثة**، مج 7، العدد 7 (2008)، ص 325-395.

6 محمد رفعت رمضان، **علي بك الكبير** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1950)، ص 9.

7 أحمد البديري الحلاق، **حوادث دمشق اليومية 1154-1175هـ/ 1741-1762م**، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، 1959).

8 أحمد عزت عبد الكريم، **عبد الرحمن الجبرتي: دراسات وبحوث** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976).

ثالثًا: الدراسات الغربية عن مصر العثمانية

خلال نهاية الخمسينيات كان ستانفورد شو قد نجح في إنجاز دراسته "التنظيم المالي والإداري في مصر العثمانية: 1517-1798"[9]، التي أعدّت تحت إشراف البروفيسور لويس توماس والبروفيسور هاملتون أ. جيب، ونُشرت لاحقًا ضمن منشورات جامعة برينستون في عام 1962. وكان شو قد التقى خلال تردّده على مصر محمد شفيق غربال وأحمد عزت عبد الكريم، وغيرهما من مؤرّخي مصر خلال هذه الفترة. وقد سُمِح لهذا المؤرخ بالاطلاع على الوثائق في دار المحفوظات بالقلعة بإذنٍ من الرئيس جمال عبد الناصر. واتضح، من خلال دراسة شو، الكمّ الهائل من الوثائق العثمانية المحفوظة في أضابير ذلك الأرشيف. وفي إثرِ ذلك، جرى الكشف عن سجلّات المحاكم الشرعية التي كانت مودعة بأرشيف الشهر العقاري بالقاهرة. وكان من شأن ذلك أنْ يؤدّي إلى تحوّلات على مستوى العلاقة مع هذا الأرشيف، وتجلّى هذا التحول في صدور قرارٍ بتأسيس مبنًى جديدٍ لدار الوثائق القومية حيث وُضِع حجر أساسها في عام 1961، وجرى افتتاحها رسميًّا في عام 1971.

وخلال تلك الفترة، أيضًا، وضع ريمون في كتابه **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر** (1972)، محورًا مهمًّا لتطوّر الدراسات المتعلقة ببناء المجتمع المصري في العصر العثماني. وحقّق هذا الكتاب نقلةً نوعية كبيرة في حقل الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، فقد درس التنظيم الحرفي من خلال وثائق المحاكم الشرعية، وأبرز آلاف الوثائق والنصوص التي تناولت تركات هؤلاء الحرفيين[10]. ولم يقف دور ريمون عند هذا الحد؛ إذ كتب عشرات الدراسات التي تناولت التطور العمراني والحرفي في القاهرة العثمانية، ونجح في تقديم تلاميذ وزملاء له لدراسة تاريخ تلك الحقبة على نحوٍ معمّقٍ، مبتعدًا كثيرًا عن آراء الاستشراق المسبقة عن مصر في العصر العثماني. وقد قدّم ميشيل توشرير دراسته المتعلقة بالبن والمقهى في مصر خلال العصر العثماني، وأبرز أهمية تجارة البن آنذاك، وأنها أصبحت التجارة الذهبية لهذا العصر، مثلها مثل تجارة التوابل في العصور الوسطى، فضلًا عن أهمية نشأة المقاهي في إنعاش الحياة الاجتماعية والثقافية[11].

وتُعتبر نللي حنّا أبرز تلاميذ ريمون على الإطلاق، وذلك بالنظر إلى العديد من الأسباب التي يأتي في مقدمتها نشأتها ودراستها في بيئة مصرية، وهو ما جعلها متشبعةً بأجواء ما سوف تكتب عنه. ثمّ إنّ وجودها في القاهرة، على نحوٍ شبه مستمر، سمح لها بالاطلاع المعمّق على الأرشيف إلى حدّ بعيد، وقد أنجزت أطروحة في موضوع بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولكنّ أهمية حنّا، كما سنبرز ذلك لاحقًا، تتجلّى في كونها جسر التواصل بين المدرسة الغربية الحديثة والمدرسة المصرية في الداخل، وسوف نبيّن كيف أنها شقّت من هذا الجسر طريقًا مختلفًا عن الإطارَين لتشكل نهجًا جديدًا في دراسة تاريخ مصر العثمانية.

ويُعدّ نيقولا ميشيل Nicolas Michel آخر تلاميذ ريمون الذين أثْروا كثيرًا الكتابات العلمية عن تاريخ مصر العثمانية. وعلى الرغم من تخصص ميشيل في دراسة الريف في المغرب حيث كان موضوعه في رسالة الماجستير تاريخ الأوبئة والمجاعات في المغرب خلال القرن الثامن عشر، وكانت أطروحته في الدكتوراه متعلقة بالاقتصاد الريفي في مغرب ما قبل الاستعمار، فإنّه مع انتقاله للعمل في المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة تعرّف إلى الأرشيف المصري الكبير، وخصوصًا سجلّات الإدارة المالية، وهو ما دفعه إلى دراسة النظام الزراعي في صعيد مصر خلال العصر العثماني؛ إذ ركّز، من خلال نحو اثنتي عشرة مقالة، على أشكال الحيازة الزراعية في الريف المصري، وحلّل تطور نظام المقاطعات ونشأة نظام الالتزام، والملكية الزراعية والاقتصاد الريفي، والعلاقة بين السلطة المركزية والقرية[12].

---

9 Stanford Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798* (Princeton: Princeton University Press, 1962).

10 أندريه ريمون، **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسي جمال الدين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004).

11 Michel Tuchscherer, "Café et cafés dans l'Égypte ottomane, xvi - xviii siècles," in: *Condtridutions au thème du et des cafés dans les sociétés du Proche-Orient* (Aix - en - provence: Hélène Desmet - Grégoire, 1992), p. 81.

12 كارم يحيي، "المؤرخ الفرنسي نيقولا ميشيل لـ 'الأهرام': أنا تلميذ أندريه ريمون.. وهذه هي نتائج أبحاثي العلمية عن الريف المصري في العصر العثماني"، **جريدة الأهرام**، 2016/2/7، شوهد في 2022/4/24، في: https://bit.ly/3L5Tm6J

أمّا مؤلّف دانيال كريسليوس **جذور مصر الحديثة**، فكشف عن مشروع علي بك الكبير للانفصال بمصر عن الدولة العثمانية وعوامل فشل هذا المشروع، وكشف كذلك عن محاولات علي بك أيضًا إحياء طريق التجارة عبر البحر الأحمر، واتصاله مع حلفائه بالقوى الأوروبية[13]. ثمّ إنه لا يمكن أن تُتجاهَل في كتاب بيتر جران Peter Gran، **الجذور الإسلامية للرأسمالية: مصر 1760-1840** (1979)، الحركةُ الفكرية في مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي شهدت صحوةً في مختلف المؤسسات التعليمية في مصر وخصوصًا الأزهر في ميدانَي العلوم العقلية والنقلية على السواء.

ويتخذ جران من أعمال الشيخ حسن العطار مؤشراتٍ لتلك الصحوة. ولمّا كانت الصحوة الفكرية انعكاسًا لواقع اجتماعي معيّنٍ، فقد ذهب إلى دراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي لمصر في هذه الفترة، وانتهى إلى أنّ مصر شهدت إرهاصات تحوّل رأسماليّ؛ إذ شهد رأس المال التجاري ازدهارًا تمثّل في مجالات تجارة العبور وصادرات الحبوب المصرية لعالم البحر المتوسط، وتطور التقنيات التي استخدمها الحرفيون المصريون، والتي كانت ركنًا مهمًّا في تكنولوجيا الثورة الصناعية. وبذلك، شاركت مصر في تشكّل المنظومة الرأسمالية والصناعية وأنماط التجارة والاستهلاك، وعزّزت أهمية النقود والنظم المصرفية الناشئة حول العالم في ذلك الوقت؛ إذ نشأ ائتلافٌ ضمّ التجار وأمراء المماليك والعلماء، إضافةً إلى قطاعٍ من التجار الشاميّين والأجانب الذين عبّروا عن مصالح ازدهار الرأسمالية التجارية في مصر، وذلك قبل وصول الغرب ممثّلًا في الحملة الفرنسية[14]. وكان لكتابات جران أثرٌ كبيرٌ في مجمل مجتمع المؤرخين المصريين.

رابعًا: الكتابات العربية عن تاريخ مصر العثمانية من الستينيات إلى الثمانينيات

مع تزايد اهتمام أحمد عزت عبد الكريم بدارسة الفترة العثمانية، والتعرّف إلى الأرشيف الكبير الموجود في دار المحفوظات العمومية، تلقف عزت عبد الكريم الخيط عندما وجّه أحد تلاميذه، وهو عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، إلى الانتقال من دراسة الدولة السعودية الأولى في الماجستير، إلى دراسة الريف المصري في القرن الثامن عشر، وقد شكّل عبد الرحيم بدايةً لتيّارٍ فكريٍّ مهمٍّ لدراسة تاريخ مصر خلال الحقبة العثمانية. وسار على نهجه الباحثون المصريون؛ من بينهم ليلى عبد اللطيف أحمد، وصلاح هريدي، بعد أن كُشف عن الكمّ الهائل من الوثائق التي تتناول الفترة العثمانية في الأرشيف. ونتيجةً للخصائص التوثيقية التي تميّزت بها هذه الوثائق؛ حيث إنّها لم تدون لكتابة التاريخ، وإنّما لتوثيق وقائع حالة، عقد زواج أو قرض أو شراء عقار أو جريمة أو أزمة. ومن ثمّ، فإنّ هذه السجلات فتحت أبوابًا عديدة لرؤى متنوعة من أجل دراسة المجتمع المصري خلال الحقبة العثمانية.

وقد أدّى التوسع في استخدام الأرشيف الوثائقي إلى تغيّر جذريّ في كتابة تاريخ مصر العثمانية، فلم تعد الكتابة التاريخية تستند إلى المصادر التي دوّنها وكتبها الإخباريون أو أصحاب التراجم من أمثال محمد بن أحمد بن إياس والجبرتي فقط، بل صارت تستند، أيضًا، إلى تراكم المعطيات التي تنقل التاريخ من سردٍ للوقائع والأخبار، وتدوينٍ للغريب من الأحداث، إلى مواجهةٍ مع صفحات متحرّكة ومتطوّرة تتضافر فيها مجموعة من المعطيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلًا عن دور الدين والفقهاء وحركاته في تفسير علاقات السلطة بالفئات المجتمعية، وتطور الأسعار والغلاء وحركات العامة والثورات، ثم الانتقال من المؤسسات التقليدية إلى الحديثة.

وكان لذلك أثره الكبير في تحوّل الدراسات التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية من الكتابة التاريخية المؤسسة على فرضيات أيديولوجية إلى علم يعتمد على الوثائق على اختلاف أنواعها (شرعية، إدارية، تجارية، قنصلية)، وهو ما وضع هؤلاء المؤرخين على تماسٍّ مع العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والإحصائية. وبسبب الطبيعة الخاصة للمصادر التاريخية التي لا تكشف عادة إلّا عن جزءٍ من الصورة

13 دنيال كريسليوس، **جذور مصر الحديثة**، ترجمة عبد الوهاب بكر (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1985).

14 بيتر جران، **الجذور الإسلامية للرأسمالية: مصر 1760-1840**، ترجمة محروس سليمان، مراجعة رءوف عباس حامد (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1992).

الكاملة، فإنّ استخدام الوثائق إلى جانب المصادر الأخرى، وخصوصًا التي كُشف عنها خلال هذه الفترة جعل دراسة هذه الفترة التاريخية خلال الستينيات والسبعينيات تبدو كأنّها اكتشافٌ علميّ جديد. وتوشّحت تلك الدراسات أسفل كل عنوان بـ "دراسة وثائقية".

والواقع أن عبد الرحيم أكثر هؤلاء المؤرخين أثرًا وإنتاجًا، فإضافة إلى كتابه المهم عن الريف المصري في القرن الثامن عشر، نشر عددًا كبيرًا من الدراسات والمقالات. ففي كتابه **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي**، قدّم أكثر من إحدى عشرة مقالة تناولت موضوعات مختلفة، كان منها وثائق تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، والنشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني، ونشوء الرأسمالية المحلية المصرية في العصر العثماني، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والولايات العربية في الدولة العثمانية. ونشر، أيضًا، عددًا كبيرًا من الوثائق تتعلق بتاريخ المغاربة في مصر في العصر العثماني، وحقّق العديد من المخطوطات المهمة منها **الدرة المصانة في أخبار الكنانة** للأمير أحمد الدمرداش الذي أرّخ لمصر في الفترة 1689-1755. وإضافة إلى ذلك، تولّى تحقيق **تراجم الصواعق في واقعة الصناجق** لإبراهيم بن أبي بكر الصوالحي، وكتاب عبد الرحمن الجبرتي **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**.

وقد شكّل عبد الرحيم بإنتاجه الغزير مدرسةً فكريةً مهّدت السبيل للأجيال من بعده، ويكفي أنْ نعرف أنّ مقالاته كانت مقدمات لعشرات الرسائل العلمية التي تناولت هذه الموضوعات بالبحث على نحو معمّق في كل الجامعات المصرية، وفتحت أيضًا تحقيقاته نوافذ علمية كانت مغلقة. وعلى الرغم من هذا المجهود الكبير، فإنّ عبد الرحيم لم يؤسس لمدرسة علمية من بعده؛ إذ لم يترك تلاميذ وطلابًا ليكملوا ما بدأه، ثمّ إنّ كتابته العلمية، رغم أهميتها الكبيرة، اتسمت بالرصد والسردية، ولم يكن لها إطارٌ فكريّ واضح[15]. وقد نجح عبد الرحيم في تكوين مكتبة كبيرة، من خلال عمله في الأرشيف في وقت مبكر، إذ إنّها ضمت عشرات المخطوطات غير المنشورة، وآلاف الوثائق، حيث تم وضعها في دارة الملك عبد العزيز بالرياض.

مع تراجع التيار القومي في مصر خلال السبعينيات، برزت دراسات أكاديمية على نحو أكبر، وكانت توجد العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك (منها انتفاء الصراع السياسي مع غياب الدولة العثمانية من الذاكرة الحاضرة خلال هذه الفترة، وفتح أرشيف الدولة العثمانية وإعادة تنظيمه، وفتح الأرشيف المصري مع افتتاح دار الوثائق في عام 1971)، وتأثرت المدرسة التاريخية بتيار دراسات مدرسة الحوليات الفرنسية بالتركيز على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. ومع وجود ريمون في القاهرة خلال عمله بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية خاصةً، تزايد عدد أقسام التاريخ في الجامعات المصرية التي بلغ عددها 12 جامعة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي؛ إذ افتتحت أقسام للتاريخ بها، وأقسام للغات الشرقية، وقد كانت اللغة التركية واحدة من بين هذه اللغات؛ ما أسهم في تزايد الاهتمام بالتاريخ العثماني.

خلال هذه المرحلة ظهر العديد من أسماء المؤرخين؛ فإلى جانب عبد الرحيم، ظهرت أسماء مؤرخين مهمّين من أمثال صلاح هريدي[16]، وعبد الحميد سليمان[17]، وعراقي يوسف[18]، وظهر أيضًا اتجاه أيديولوجي آخر في جامعة الأزهر يدعو إلى الدفاع عن الدولة العثمانية، وقد قاده عبد العزيز الشناوي الذي أصدر موسوعة من ثلاثة مجلدات بعنوان **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**[19]. ودعا الشناوي أيضًا إلى دراسة تاريخ مصر خلال العصر العثماني. وقد تتلمذ على يديه بعض المؤرخين منهم مصطفى محمد رمضان، وعبد الجواد صابر إسماعيل، وإلهام ذهني[20]. ورغم الأهمية الكبيرة للدراسات التي قدمها هؤلاء المؤرخون؛ إذ قاموا بتمهيد الأرض، وتوفير البيئة المناسبة

15 عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980).

16 صلاح أحمد هريدي، **دور الصعيد في مصر العثمانية 923-1213هـ/ 1517-1798م** (القاهرة: دار المعارف، 1984).

17 عبد الحميد سليمان، **تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995).

18 عراقي يوسف محمد، **الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر: دراسة وثائقية** (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر، 1996)؛ عراقي يوسف محمد، **الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر** (القاهرة: دار المعارف، 1985).

19 عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980). وقد تتلمذ كلٌّ من مصطفى رمضان، وعبد الجواد صابر إسماعيل، والسيد الدقن، على أيدي الشناوي وتركزت كتاباتهم في تاريخ الأزهر في العصر العثماني.

20 عبد الجواد صابر إسماعيل، **مجتمع علماء الأزهر إبان الحكم العثماني 1517-1798** (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2016).

لتطور الدراسات عن تاريخ مصر في العصر العثماني، فإنّ الجزء الرئيس من هذه الدراسات جاء سرديًّا ورصديًّا، ولم تحفل هذه الدراسات بوجود إطارٍ نظريّ وفكريّ واضح، وركّزت على التفسيرات الجزئية. ثمّ إنّ عدم النقاش الموسع، المتعلق بنصوص الوثائق في البداية، أوجد عدم فهمٍ للمصطلحات وتحوّرها عبر الفترة التاريخية الطويلة؛ لذلك جاءت هذه الدراسات بمنزلة مقدمة لمرحلة مهمّة تالية.

خامسًا: كتابات تاريخ مصر العثمانية في أقسام اللغات الشرقية (اللغة التركية)

كانت كلية الآداب في جامعة عين شمس أول كلية في مصر أنشأت قسمًا مستقلًا للغات الشرقية لدراسة "الليسانس" وما بعدها في اللغات الشرقية الإسلامية والسامية وآدابها مع تأسيس الجامعة في عام 1950. ومع بداية السبعينيات، وعلى وجه التحديد في عام 1970، تأسس قسم اللغات الشرقية في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وكان الهدف الرئيس من تأسيسه هو توفير أطر متخصصة في الترجمة من اللغة التركية وإليها لسدّ احتياجات المجتمع؛ من أجل الاطلاع على ثقافة الشعوب التركية في مصادرها الأصلية، وإيجاد جسور ثقافية بين العالم العربي والشعوب التركية، ودراسة تاريخ مصر من خلال الوثائق والمصادر التركية (العثمانية).

والواقع أنّ جهود القسمَين تركّزت أساسًا على اللغة التركية الحديثة. وفي مجال الدراسات والبحوث، انصبّ جلّ اهتمام القسمَين على الدراسات الأدبية، وتاريخ الدولة العثمانية، ولم تستأثر دراسات تاريخ مصر العثمانية إلا بحيّزٍ صغيرٍ في كتابات القسمَين. ورغم ذلك، أثرى القسمان الكتابات التاريخية المتعلقة بمصر العثمانية عبر ثلاثة محاور أساسية، هي:

- إصدار القواميس وتعريب المصطلحات العثمانية وتعريفها: يشكّل المعجم الذي أصدره حسين مجيب المصري **معجم الدولة العثمانية** واحدًا من بين أكثر هذه المعاجم أهميةً، في حين يشكّل كتاب أحمد السعيد سليمان، أيضًا، **تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل**[21] نوعًا آخر متعلقًا بتوضيحٍ وشرحٍ للمصطلحات العثمانية التي دخلت اللغة العربية.
- ترجمة النصوص التركية (العثمانية) وتحقيقها: لعلّ هذا الجانب كان أكثر الجوانب أهميةً؛ نظرًا إلى أنّ النصوص العثمانية كانت في أغلبها غير موجودةٍ في مصر. ويشكل قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان سليمان القانوني لحكم مصر[22]، والذي ترجمه أحمد فؤاد متولي أحد أهم هذه النصوص[23]. ويشكّل كتاب **سياحتنامه مصر**، الذي كتبه الرحّالة العثماني التركي أوليا جلبي، نوعًا آخر من إنجازات هذه المدرسة في ترجمة النصوص المهمة المتعلقة بتاريخ مصر العثمانية. وبسبب ضخامة هذا النص، فقد ترجمه محمد علي عوني وحقّقه كلّ من عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان. وتأخّر نشر الترجمة حتى عام 2005 بسبب وفاة المترجم، ومن ثمّ راجع متولي النص وأنجز تقديمًا له. ويشكّل هذا العمل إنجازًا مهمًّا بسبب أهمية هذا المصدر الذي كُتِب خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، وهي فترة تاريخية مهمة شهدت العديد من التحولات. وقد اعتمدت الترجمة على النسخة الرسمية المطبوعة في إسطنبول من جهة وزارة التعليم القومية وعنوانها **أوليا جلبي سياحتنامه سي: مصر، سودان، حبشي**[24].
- كتابة المؤلفات العلمية عن تاريخ مصر العثمانية: كتب عددٌ كبير من روّاد هذه المدرسة دراسات تميّزت بكونها تستمد معلوماتها من الأرشيف العثماني. وتشكّل هذه الدراسات مراجع فريدة في نوعها نتيجةً لنوعية المصادر التي جرى الاعتماد عليها. ويأتي في هذا الصدد

21 أحمد السعيد سليمان، **تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل** (القاهرة: دار المعارف، 1998).

22 ترجمت ماجدة مخلوف هذا النص أيضًا نتيجةً لأهميته، وكذلك لوجود بعض النقص في النص، ينظر: ماجدة مخلوف، **القانون الإداري لولاية مصر في العهد العثماني** (القاهرة: دار الآفاق العربية، 2008).

23 **قانون نامة مصر**، ترجمة أحمد فؤاد متولي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986).

24 أوليا جلبي، **سياحتنامه مصر**، ترجمة محمد علي عوني، تحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان، مراجعة وتقديم أحمد فؤاد متولي (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005)، ص 16.

مؤلَّف سيد محمد السيد **تاريخ مصر في العصر العثماني**، الذي كان في الأصل رسالة للدكتوراه حصل عليها من جامعة إسطنبول، وقد كان هذا العمل بالفعل، كما قال صاحبه، أوّل محاولة لكتابة تاريخ مصر خلال القرن السادس عشر من خلال الأرشيف العثماني في إسطنبول، غير أنّ ما قلّل من أهمية مؤلَّفه، على حدّ قول صاحبه، هو عدم رجوعه إلى الأرشيف المصري[25]. ثمّ إنّ لأحمد فؤاد متولّي كتابات مهمّة من خلال الأرشيف العثماني عن تاريخ مصر العثمانية؛ مثل **الفتح العثماني للشام ومصر**، ومقدّماته من منظور الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له[26]، وموقف الدولة العثمانية من مشروع قناة السويس استنادًا إلى الوثائق التركية؛ ومن ثمّ أثرت هذه الأعمال المجالات الفكرية في كتابة تاريخ مصر، خاصة مع اعتمادها على مصادر على الأرشيف العثماني.

سادسًا: ظهور سيمنار القاهرة للدراسات العثمانية خلال التسعينيات

تجمّعت العديد من العوامل وراء ظهور توجّه جديد لإعادة كتابة تاريخ مصر خلال العصر العثماني في التسعينيات من القرن العشرين؛ فقد أدّى تطوّر الدراسات التاريخية، وتزايد الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وتراجع أهمية التاريخ السياسي "التقليدي"، إلى تزايد الاهتمام بفهم تاريخ مصر خلال هذه الفترة التاريخية. وقدّم أرشيف دار الوثائق مع بدء تنظيمه منهلًا ثمينًا، وفتحًا جديدًا في هذا الاتجاه؛ إذ مثلت سجلات المحاكم الشرعية أكبر رصيد وثائقي في بواكير تاريخ مصر الحديث. وقد مثلت هذه المحاكم ذاكرة المجتمع والإدارة، فلم تكن مكانًا لفضّ المنازعات والحكم على الخارجين على القانون والأعراف بقدر ما كانت تقوم بدور الشهر العقاري والسجل التجاري والسجل العيني؛ إذ كانت المحكمة أداةً لتسجيل الملكيات العقارية والأوقاف وعقود إنشاء الشركات والمؤسسات التجارية وإنهائها، كما كانت ميدانًا لتسجيل التركات وتحصيل ديونهم وسداد مديونياتهم، وكانت المحكمة أيضًا أداة إشهار القوانين والأحكام الخاصة بالجهاز الإداري المركزي، والجهاز الإداري المحلي في كلّ مدينة.

وخلال هذه التطوّرات، ظهر اهتمام رءوف عباس بالتاريخ العثماني من خلال اهتمامه بتاريخ مصر في القرن التاسع عشر. ففي كتاباته الأولى، هاجم عباس فترة الحكم العثماني معتبرًا أنها مرحلة من التخلف والجمود والركود، غير أنّ دراسته لتجربة التحديث في عصر محمد علي جعلته يثير العديد من الأسئلة منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم. ومن بين هذه الأسئلة: هل جرت التحولات التي عرفتها مصر زمن محمد علي من فراغ، خصوصًا أنه لم يعتمد على رأس المال الأجنبي في إقامة البنية الأساسية لاقتصاد السوق الخاضع لإدارة الدولة، وإنّما اعتمد على موارد مصر وحدها طوال حكمه، وحقق التراكم الأولي اللازم لإقامة تلك البنية من خلال إعادة تنظيم الاقتصاد المصري وتوجيه بعض قطاعاته وجهاتٍ جديدة؟ أمّا السؤال الثاني فيتعلق بكيفية قدرة الاقتصاد المصري في مطلع القرن التاسع عشر على توفير كلّ تلك الموارد إذا كان الاقتصاد تقليديًّا راكدًا[27]، وكيفية استطاعة المجتمع المصري أنْ يتجاوب مع إصلاحات محمد علي إذا كان مجتمعًا يعاني الاضمحلال والتخلف، بل كيفية استطاعة العامل المصري أنْ يستوعب الأساليب الفنية الحديثة في مصانع محمد علي إذا كان عطلًا من الخبرة، مفتقرًا إلى الاستعداد، وكيفية استطاعة الفتية المصريين الذين تعلّموا في ظلّ نظام التعليم التقليدي في العصر العثماني أنْ يتجاوبوا مع التعليم الحديث، وأن يتابعوا الدراسة في المعاهد الفرنسية إذا كان النظام التعليمي الأساسي الذي أخرجهم متخلّفًا عاجزًا.

كل هذه تساؤلات أخذت تراود رءوف عباس، ثمّ إنّ احتكاكه بالمدرسة الغربية، عبر بيتر جران ودانيال كريسليوس، ونللي حنّا، وقراءته التحليلية لأعمالهم، أدّيا إلى إثارة اهتمامه باستكشاف الحقبة العثمانية وفهمها، وإعادة اختبار زيف المقولات الغربية التي حاولت قولبة العصر العثماني في قالبٍ واحد من التخلّف والركود والجمود. وبالنظر إلى انتماء عباس إلى المدرسة العقلانية النقدية في فهم التاريخ، فإنه

25 أحمد فؤاد متولي، **الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له** (القاهرة: دار الزهراء، 1995).

26 سيد محمد السيد، **تاريخ مصر في العصر العثماني في القرن 16: دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص 16.

27 نللي حنّا، **تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة أبي طاقية شاهبندر التجار**، ترجمة رءوف عباس حامد (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997).

كان يؤمن بأنّ الأفكار يمكن أن تتغير في ضوء أطروحات جديدة تستقي معلوماتها من مصادر معاصرة للأحداث، ولا تتمسك بالضرورة بما يردّده التيار الجارف في عمومه. لذلك، عكف على طرح أفكاره وهواجسه على جيلٍ جديدٍ من الباحثين لكشف غموض هذه الفترة التاريخية التي سبقت حكم محمد علي، ثمّ إنه طلب من كريسليوس وجران تدريس طلاب الدراسات العليا في قسم التاريخ بجامعة القاهرة بعضَ الموضوعات، وقد دفعته رغبته في سبر أغوار هذه الفترة التاريخية إلى وضع خطة لتفعيل الدراسات العثمانية، وخطّط لذلك عبر محاور أساسية أخذت تتطوّر مع مرور الوقت، وهي:

- تبنّي جيل جديد من الباحثين ليعملوا في تاريخ مصر العثمانية داخل قسم التاريخ بجامعة القاهرة.
- ترجمة أهمّ الدراسات الحديثة التي تمّت بشأن هذه الفترة التاريخية من أجل توفير الإطار الفكري والنظري لما يجري طرحه في المؤسسات الغربية.
- تبنّي سيمنار وحلقة فكرية ثابتة لإثارة حالة من الحوار والجدل بشأن هذه الفترة حتى يمكن استكشاف تاريخ هذه الفترة نفسها وتحليلها.
- عقد عددٍ من المؤتمرات والندوات متعلقة بتاريخ مصر في العصر العثماني وطبع هذه الندوات لكشف مزيد من الحقائق بشأن هذه الحقبة.

وكان لكل هذه الخطوات أثرٌ كبيرٌ جدًّا في تطوّر الدراسات المتعلقة بتاريخ مصر العثمانية كما سنرى ذلك.

تجمّعت العديد من العوامل وراء ظهور "مدرسة جديدة" لإعادة كتابة تاريخ مصر خلال العصر العثماني؛ إذ شهدت تسعينيات القرن العشرين تطورًا كبيرًا في ميدان الدراسات التاريخية - على نحو عامّ - دفع إلى الصدارة التاريخ الاقتصادي الاجتماعي الذي أصبح محطَّ اهتمام الجميع، وتراجعت أهمية التاريخ السياسي "التقليدي"، وقدّم أرشيف دار الوثائق مع بدء تنظيمه منهلًا ثمينًا، وفتحًا جديدًا في هذا الاتجاه، ومصادر محلية مهمة تغني عن الاعتماد على المصادر الأجنبية الموجهة بطبيعتها.

وفتحت كتابات جران وحنّا الباب واسعًا أمام تطور الدراسات العثمانية، وإعادة رسم واقع المجتمع من خلال الوثائق، وتحليل الظواهر والأحداث، التي جرت إبّان هذه الفترة التاريخية، من دون تحيّزات وأيديولوجيات مسبقة. ومع ترجمة عباس لهذا الكتاب، وقد كان يشغل رئيس قسم التاريخ بآداب القاهرة، غيّر من وجهة نظره التي دأبت على مهاجمة الفترة العثمانية، ودعا إلى إعادة النظر في دراستها؛ إذ أكّد أنّ وجهة نظره هذه كانت ترجع إلى ما يلي: أولًا، قلة الدراسات التي جرت بشأن هذه الفترة؛ ثانيًا، تركيزه في البداية كلّ مشروعه البحثي على دراسة القرن التاسع عشر، وتقديم العديد من الدراسات المتعلقة به، وحثّ العديد من تلاميذه الأوائل على دراسته.

وفي إطار تبنّي جيلٍ جديدٍ من الباحثين داخل جامعة القاهرة، دفع رءوف عباس بتلميذه الأول محمد عفيفي إلى دراسة هذه الفترة، وتخيّر واحدًا من أهمّ الموضوعات التي لا تزال تحظى باهتمامٍ كبيرٍ في الأوساط البحثية، وهو "الأوقاف في مصر العثمانية"[28]، ثم حثه على أن يمضي قُدمًا لينجز الدكتوراه في موضوع "الأقباط في مصر في العصر العثماني"[29]. وينمّ اختيار الموضوعين عن عمق رؤية عباس، ولم يكن ذلك فقط هو ما فعله؛ فقد دفع بتلميذه ناصر أحمد إبراهيم أيضًا إلى دراسة القرن السابع عشر، أقلّ الفترة العثمانية حظًّا من الدراسة، فأنجز رسالته الماجستير عن موضوع الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر[30]. ولأنه كان يريد أن يكشف عن الأثر الحقيقي للحملة في فكرة الحداثة والأثر الذي تركته في المجتمع والواقع المصريين، فقد حثّه أيضًا على دراسة النظام المالي للحملة الفرنسية في صعيد مصر.

28 محمد عفيفي، **الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991).
29 محمد عفيفي، **الأقباط في مصر في العصر العثماني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992).
30 ناصر أحمد إبراهيم، **الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر** (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1988).

ودفع اهتمام عباس بالعصر العثماني العديد من المحيطين، بما أثاره من قضايا، إلى أنْ يغيّروا توجهاتهم في البحث؛ إذ غيّر سيد عشماوي، مثلًا، وهو الذي تخصّص دومًا في دراسة القرن العشرين، من توجّهه، ليقدّم العديد من الدراسات عن العصر العثماني.

وفي ميدان الترجمة حرص عباس على انتقاء العديد من الدراسات الجادّة التي اعتمدت في تكوينها على المصادر الأولية والأرشيفية، والمنهج العلمي الجادّ والحديث. وفي البداية، عمل مراجعةً وإشرافًا، على ترجمة كتاب جران **الجذور الإسلامية للرأسمالية**. ولم تكن ترجمة هذا الكتاب سوى البداية لترجمة أعمالٍ أخرى، فقد تصدى لترجمة كتابات حنّا **تجار القاهرة في العصر العثماني**، و**ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية: ق 16م – ق 18م**، ثم أعقب ذلك بإشرافه على ترجمة العمل الضخم له **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**. ولا شكّ في أنّ هذه الأعمال المترجمة شكّلت إحدى أهم الإضافات لتطوير الدراسات العثمانية في مصر، نظرًا إلى مساهمتها في الانفتاح على رؤية جديدة في تناول مواضيع غير مسبوقة وتبني منهجٍ جديد في معالجتها. وتتميّز الترجمات التي أنجزها بتلك المقدمات النقدية التي يعرّف فيها القارئ بأهمية الدراسات والسياقات التي أنتجت في إطارها. وقد كان تلقي هذه الترجمات في الأوساط التاريخية المصرية مهمًّا جدًّا، وينهض دليلًا على ذلك عدد المراجعات التي خُصِّصت لها في أعقاب صدورها في المجلات المصرية.

غير أنّ التطور الأكبر كان سيمنار التاريخ العثماني؛ إذ يقول عباس إنه جاءه نفر من أولئك الشباب، من طلاب الدراسات العليا بمختلف الجامعات المصرية، في عام 1994، ليطلبوا منه أنْ يساعدهم على تنظيم سيمنار خاص بالعصر العثماني، يطرحون فيه أفكارهم ويتبادلون الخبرات مع بعضهم، فوافق على تبنّي هؤلاء الشباب بقسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة القاهرة. وبسبب جديته وإشرافه المحكم، سرعان ما جذب السيمنار عددًا من كبار الأساتذة؛ أمثال نللي حنّا، وعاصم الدسوقي، وعلي السيد، وعبادة كحيلة. وأضحى السيمنار تدريجيًا قِبلةً للباحثين الأجانب الوافدين إلى مصر من أجل الأبحاث أو الدراسات العليا. وخلال العامين الأولين من عمر السيمنار (1994-1995)، كانت موضوعات السيمنار مختلفة، ثم تطوّر الأمر، وأصبح السيمنار يختار موضوعًا منفصلًا لكلّ عام لدراسة أحد الجوانب في تاريخ مصر خلال الحقبة العثمانية. وحرصًا من أعضاء السيمنار على أن يتخذ السيمنار طابعًا مؤسسيًّا ضمانًا لاستمرار نشاطه، اقترح نقله إلى مقر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية؛ بوصفها بيت جميع المؤرخين منذ عام 2000. وفضلًا عن ذلك، جرى فتح حقل الدراسات ليشمل تاريخ مصر في الفترة 1517-1914؛ تاريخ إعلان الحماية البريطانية على مصر، وقد استمر السيمنار حتى الآن ليصل عمره إلى ما يقارب سبعة وعشرين عامًا.

هكذا أصبح سيمنار التاريخ العثماني تحت رعاية عباس نموذجًا فريدًا في المجال الأكاديمي المصري؛ بالنظر إلى ما حقّقه جيل الباحثين الشباب الجدد من نجاحٍ في تنظيم النشاط العلمي وإدارته. ومن خلال الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، أخذ شكل السيمنار في التغير؛ فبعد أنْ ظلّ دومًا خلال سنوات "حلقة نقاشية" فقط، تحوّل - أوّل مرّة - منذ عام 2002 إلى تسجيل إنتاجه وتدوينه في كلّ عام. وكان لناصر إبراهيم سليمان دورٌ كبير في تحرير كلّ الإصدارات التي نجح السيمنار في إنجازها؛ إذ شكّلت هذه الإصدارات بداية تبلور رؤية فكرية متحدة التكوين بشأن هذه الفترة التاريخية، فكان الإصدار الأول هو **العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العصر العثماني**[31]، وقد خُصِّص لدراسة المحاكم وأسلوب عملها وكيفية الاستفادة من الأرشيف الذي نجم عن تلك المحاكم، فضلًا عن الفقهاء والمؤلفات الفقهية والفتاوى، وتأثير الفقه في القضاء، والعلاقة بين السلطة والفقهاء. وناقش الكتاب، أيضًا، الضبط الاجتماعي من الاتجاهات الحديثة التي دخلت إلى موضوعات البحث التاريخي، وهو يعبّر - بوجه عامّ - عن مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير في أفراده؛ من عرفٍ، وتقاليد، وقوانين، وتشريعات، ويتخذ من الجزاء والعقوبات وسيلةً لتقرير الأحكام؛ من التشهير والتجريس إلى السجن والإعدام بالنسبة إلى كلّ من يخرج على المجتمع وقوانينه وعاداته المرعية التي هي بمنزلة قوانين عرفية. ووسائله في ذلك كثيرة وأجهزته متنوعة؛ منها ما يتركز في الالتزام الأخلاقي الديني، مثل دور المحتسب، ومنها ما يرتكز في التشريع الوضعي. وقد جاء ذلك في إطارٍ نقديٍّ لإعادة فهم نظام الضبط الاجتماعي وتفسيره؛

31 ناصر أحمد إبراهيم وعماد هلال، **العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العصر العثماني**، إشراف رءوف عباس حامد (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2002).

في ظلّ نظام العلاقات الطبقية أو السياسية في المجتمع. وإضافة إلى ذلك، تناول موضوعات كان الهدف منها في الأساس الكتابة عن الأرشيف في أفق تقديم تجربة رواد السيمنار للجيل القادم وتعريفهم بأهمية كلّ وحدةٍ أرشيفية وخصائصها.

ثمّ كان الإصدار الثاني **الطوائف المهنية والاجتماعية في مصر العثمانية**[32] الذي ركّز على مسألة الطوائف الحرفية وتنظيمها والتطورات التقنية التي مرت بها، وكيف يمكن استخدام الأرشيف في التأريخ لها، وعلاقة الطوائف بالسلطة. أمّا الإصدار الثالث، فقد جاء بعنوان **الرفض والاحتجاج في المجتمع المصري في العصر العثماني**، وقد ركّز على فكرة علاقة السلطة بالمجتمع، وأسباب التمرّد على السلطة والخروج عليها ورفض قراراتها، وأشكال الرفض والاحتجاج على قرارات السلطة أو ممثليها في الأقاليم. وأمّا الإصدار الرابع، فهو **الفرد والمجتمع في مصر في العصر العثماني**[33]، وقد تناول بروز النزعة الفردية في المجتمع المصري في العصر العثماني، وبروز رأس المال التجاري لدى الأفراد ودورهم في عمليات التنمية في محيطهم الاجتماعي، وتناول، أيضًا، نمو علاقة الفرد بالمحيط الاجتماعي، وتفاعله مع ما يحيط به من تطورات، وعلاقته بالسلطة، والطوائف والتنظيمات الاجتماعية. وكان الإصدار الخامس، وهو الإصدار الأخير، بعنوان **ثقافة النخبة وثقافة العامة في مصر العثمانية**[34] الذي ركّز على تحليل بنية الثقافة المصرية خلال الفترة العثمانية، وخصوصًا دراسة المؤسسات التعليمية الرسمية؛ مثل الجامع الأزهر، والكتاتيب وأثرها في تطور التعليم. وتناول، أيضًا، التعليم خارج المؤسسات التعليمة، وأثر اللغة في الثقافة.

قدم عباس لكلّ هذه الأعمال وحرص على مراجعتها وتنقيحها حتى يوجّه أولئك الشباب الوجهة الصحيحة، وقد كان، فعلًا، البوصلة التي توجّه ذلك الجيل.

كانت جلّ الموضوعات التي يطرحها السيمنار تحتاج إلى استخدام المنهجية على نحو أعمق؛ لذلك تضمّن برنامج السيمنار في بداية كلّ عامٍ محاضراتٍ متعلقة بالمنهجية التي يمكن أن يدرس الباحث من خلالها مثل هذه الموضوعات. فعندما تناول السيمنار موضوع "الرفض والاحتجاج"، كتب عاصم الدسوقي مدخلًا لفهم ظاهرة الرفض والاحتجاج، وكتب مجدي عبد الحافظ عن الإشكالية الفلسفية للتمرد والرفض. وقد أتاح النقاش حول الرؤية المنهجية لتفسير كلّ موضوعٍ من الموضوعات التي تناولها السيمنار في كل عام فرصةً جيدةً لتشكّل منهجًا علميًّا لدارسة تاريخ مصر خلال الحقبة العثمانية.

وفتح إصدار **الحولية المصرية للوثائق** المعروفة بـ**الروزنامة** بابًا مهمًّا لنشر الأبحاث التي تعتمد على الأرشيف على نحو رئيسٍ. وبالطبع، ساهم تلاميذه من المداومين على السيمنار العثماني للإنتاج والنشر في دفع الحولية الجديدة قُدمًا. وتُبرز مراجعة فهرس إصدارات الحولية تصدّر أعضاء السيمنار العثماني لمقالاتها[35]. وهكذا، حملت هذه الإصدارات أبحاثًا وأفكارًا لجيلٍ جديد من الباحثين من روّاد السيمنار العثماني، وبرزت أسماءٌ من بينها ناصر أحمد إبراهيم، وعماد هلال، ومجدي جرجس، ومحمد صبري الدالي، وصبري العدل، وعبد الرزاق عيسى، ومحمد رفع الإمام، ونيفين علوان، وغيرهم.

لم تكن هذه الإصدارات الثمرةَ الوحيدة للسيمنار العثماني الذي قدّم ثلاثة أجيالٍ من الباحثين الشباب لمعترك العمل العلمي في التاريخ؛ فقد أصبح السيمنار قِبلة كلّ الوافدين من مختلف الجامعات لدراسة تاريخ مصر العثمانية، وفتح الباب أمام الجميع للمشاركة. وحرص عباس على أنْ يرشد الجيل الأول من أبناء السيمنار لضرورة الأخذ بيد جيلٍ جديد من الباحثين.

32 ناصر أحمد إبراهيم، **الطوائف المهنية والاجتماعية في مصر العثمانية**، إشراف رءوف عباس حامد (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2003).

33 ناصر أحمد إبراهيم، **الفرد والمجتمع في مصر في العصر العثماني**، إشراف رءوف عباس حامد (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2005).

34 ناصر أحمد إبراهيم، **ثقافة النخبة وثقافة العامة في مصر العثمانية**، إشراف رءوف عباس حامد (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2008).

35 لمراجعة أعداد مجلة **الروزنامة** وأبحاثها في شكلها الإلكتروني، ينظر الموقع التالي: **الروزنامة: الحولية المصرية للوثائق**، في: https://bit.ly/3POeD7x

وقد أثّر السيمنار كثيرًا في مجتمع الدراسات التاريخية في مصر، وانعكس ذلك في قيام حلقات بحثية أخرى تحت مسمّى سيمنار التاريخ الإسلامي، وسيمنار تاريخ العصور الوسطى، وسيمنار الآثار، وقد جعل كل ذلك الجمعيةَ المصرية للدراسات التاريخية تتحول خلال العقد الأول من الألفية الثالثة إلى بؤرة للنشاط العلمي، في ظل ترحيب كبير من رئيس الجمعية رءوف عباس ومجلس إدارتها.

أدرك عباس أهمية عقد الندوات والمؤتمرات الدولية لخلق حالة من الحوار بين الباحثين المصريين والأجانب، بوصف ذلك خطوة أولى في سبيل إقامة نوعٍ من التنسيق بين الباحثين المصريين وزملائهم الأجانب، فنجح في عقد ندوة في الفترة 1-3 أيلول/ سبتمبر 1992 بقسم التاريخ، بجامعة القاهرة، موضوعها "تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني". وقد واصل جهوده ليخرج أعمال هذه الندوة في عدد خاص من **مجلة كلية الآداب** بجامعة القاهرة، ضمن العدد 57. يقول عباس في مقدمة هذه الندوة إنّ الهدف الرئيس منها هو السعي "وراء تكوين مدرسة مصرية للتاريخ العثماني". وجاء المؤتمر الثاني في 2-4 نيسان/ أبريل 2005 تكريمًا لريمون الذي أسهم كثيرًا في إماطة اللّثام عن العديد من الحقائق المتعلقة بمصر العثمانية. وخلال هذا المؤتمر الذي حمل عنوان "المجتمع المصري في العصرين المملوكي والعثماني"، حثّ طلاب السيمنار العثماني على المشاركة بأوراق وأبحاث المؤتمر لهدفين؛ أولهما إظهار الجيل الجديد من الباحثين الذين تخصّصوا في الدراسات العثمانية وتقديمهم في المحافل العلمية الدولية الكبيرة وإظهار قدراتهم على تقديم الجديد، وثانيهما تكريم باحثٍ ساهم في كتابة تاريخٍ لوطن اعتقد الجميع أنّه ضربٌ من التخلف. كان المؤتمر الثالث قُبَيل وفاته؛ ففي الفترة 26-30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، دُعي إلى مؤتمر بين مصر وتركيا، بعنوان "مصر في العصر العثماني"، وقد ترأّس هو الجانب المصري بينما ترأّس أكمل الدين إحسان أوغلو الجانب التركي. ومن يراجع أوراق المؤتمر من المشاركين عن الجانب المصري سوف يدرك على الفور أثر السيمنار العثماني في رعاية جيلٍ جديد من الشباب المصريين يمكنهم أن يحملوا اسم مصر. لقد برز شباب السيمنار العثماني بأوراقهم ومناقشاتهم، وبدا كأنّ شيئًا جديدًا قد حصل بالفعل في واقع الدراسات العثمانية في مصر؛ إذ شارك خمسة عشر شابًّا مصريًّا من رواد السيمنار العثماني ليمثّلوا الجانب المصري، وقد تعلموا وتمرسوا في السيمنار العثماني.

أمّا عن دور نللي حنّا في السيمنار العثماني، فيتمثل في كونها الجسر بين المدرسة الغربية صاحبة الإطار النظري الواضح، من دون الاعتماد على المصادر على نحوٍ كافٍ من جهة، والمدرسة المحلية التي تعتمد على الأرشيف على نحو كثيفٍ من دون وجود إطارٍ نظريٍّ يعيد تشكيل الجزئيات الموجودة في الأرشيف من جهة أخرى. عملت حنّا على دعم تطوير أعضاء السيمنار العثماني ورواده جنبًا إلى جنب مع عباس، وذلك عبر عددٍ من الخطوات. فمن جهة، فتحت مكتبتها الغنية بالمؤلفات الغربية، وكان بيتها أمام رواد السيمنار، وكانت تُعقد في منزلها حلقات نقاشية موازية للسيمنار خصوصًا خلال الإجازة الصيفية. ومن جهة ثانية، قامت بقراءة ومراجعة للنصوص المكتوبة التي أعدها أعضاء السيمنار ورواده لإعادة تشكيل رؤية منهجية وعلمية في هذه الموضوعات. ومن جهة ثالثة، طرحت قضايا جديدة من خلال دراسات متعلقة بهذه الفترة مع إثارة هذه القضايا في السيمنار من أجل خلق بيئةٍ علمية تساعد على إيجاد عصفٍ ذهنيّ لأعضاء السيمنار.

لقد أثارت حنّا بكتاباتها قضايا لم تكن معهودة من قبل، مثلما هو الأمر في كتابها **تجار القاهرة في العصر العثماني**؛ إذ ألحت على الدور الذي قام به رأس المال التجاري في المجتمع المصري وإسهامه، على نحو كبيرٍ، في تطور الاقتصاد، والإنتاج الزراعي، والصناعي، والتنمية الاجتماعية والعمرانية في أواخر القرن السادس عشر، وأوائل القرن السابع عشر. وقد تتبعت كلّ ذلك من خلال وثائق المحاكم الشرعية، وتناولت بالدرس والتحليل سيرة "إسماعيل أبو طاقية"، الذى زاول نشاطه التجاري بالقاهرة في بداية الثمانينيات من القرن السادس عشر، حيث شهدت صناعة السكر وتجارة البُنّ ازدهارًا كبيرًا خلال هذه الحقبة، واستطاع أبو طاقية أن يصل بأسرته التجارية إلى الذروة التي كان يتطلّع إلى بلوغها أيّ تاجرٍ في زمانه، من حيث الشهرة والثراء والاتساع، إلى أن لُقِّب بـ "شاهبندر التجار".

ويمثل هذا الكتاب شكلًا من أشكال الكتابة التاريخية التي استقت مادتها من المعاملات اليومية الشائعة بين التجار فيما بينهم، وبين التجار وسائر الناس. ونستطيع انطلاقًا من ذلك الشكل - من خلال دراسة شخصيةٍ معينة - أنْ نضع أيدينا على سلوكيات نخبة من التجار

خلال حقبة الازدهار، وما ترتّب على علوّ شأنهم، من مساهمتهم في العمران الحضري لمدينة القاهرة، وما شيّدوه من أحياءٍ تجاريةٍ، حملت أسماءهم منذ ذلك العصر[36].

أمّا كتابها **ثقافة الطبقة الوسطى**[37]، فقد أوضحت فيه على نحو جلّي ضرورة عدم ربط الثقافة بالعامل الديني وحده، وأوضحت أنّه كانت هناك روافد أخرى ثقافية متمثّلة في الكتب البعيدة عن أعين المؤسسة الرسمية للتعليم. وقد وضّحت انتشار الكتابة والقراءة، وعلاقة ذلك بالنهضة التجارية، فربطت ذلك الانتشار بأصوله المادية، سواء كان محليًّا أو إقليميًّا. وتحلّل حنّا كيف أنّ الطبقة الوسطى كانت تحمل دلالات قيادة ثقافية بالغة الأهمية؛ فتلك الطّبقة يمكن من خلالها بروز قيادة ثقافية تمتزج في تركيبها الأبعاد الدينية والتجارية والأدبية، فكانت ثقافة الطبقة الوسطى تتميّز من ثقافة كبار العلماء الذين كانوا يعدّون أنفسهم حماة الدين وحراس الأخلاق في المجتمع، والذين يرتبطون ارتباطًا قويًّا بالسّلطة، وبقياداتٍ أقلّ قوّة؛ مثل شيوخ الطرائق الصوفية.

وأخيرًا، جاء كتاب حنّا **مصر العثمانية والتحولات العالمية: 1500-1800م** لتفكيك فكرة الهيمنة والمركزية الأوروبية في التاريخ عن طريق الاهتمام بالاقتصاد والعقلانية وإدارة الموارد وتنظيم العمل في مصر خلال مرحلة ما قبل الاستعمار؛ إذ فنّدت السردية الأوروبية التي عادةً ما تظهر الشرقي والعربي على أنه ذو عاطفة/ ثقافة أسيرة للعادات والتقاليد الأصيلة والثابتة في مقابل الرجل الأبيض الاقتصادي/ العقلاني/ الديناميكي. وليس ذلك من أجل الترويج للحتمية الاقتصادية، بل لتحدي ثنائية العقل/ العاطفة التي شكّلت خيالنا الجمعي الحديث من خلال الكتابات الغربية الاستشراقية التي كثيرًا ما تربط العقلانية والتطور بالمراكز الرأسمالية في الغرب والشمال، بينما تربط العاطفة والتقاليد بأنظمة الأطراف الرأسمالية في الشرق والجنوب. على العموم، كانت كتاباتها مصدر إلهامٍ لجيل السيمنار، كما كان روّاد السيمنار المعين الذي تستقي منه حنّا أفكارها لتطورها من خلال النقاش الموسع.

ورغم ذلك التطوّر الكبير في كتابة تاريخ مصر في العصر العثماني تحت مظلة السيمنار، فإنّ هذه الدراسات لم يتمخض عنها تكوّن مدرسةٍ فكرية ذات ملامح محددة وواضحة، حتى في ظل المحاولات التي بُذلت في هذا الإطار. ويرجع ذلك في الواقع إلى العديد من العوامل التي كان في مقدّمتها العمر القصير للنجاح الكبير بالنسبة إلى السيمنار. فمع وفاة رءوف عباس في عام 2008، تأثّر السيمنار تأثرًا كبيرًا، ورغم استمراره بالقوة نفسها خلال بعض سنواتٍ لاحقة، حيث حاولت حنّا إدارته، فإنّه سرعان ما تأثر برحيل عدد كبير من رواده إلى دول الخليج للبحث عن فرص أفضل للحياة، وانطوت حنّا في منزلها متفرغة لإنتاجها العلمي بعيدًا عن السيمنار. من ناحية أخرى، أدّى عدم وجود تمويلٍ للمشروعات البحثية واعتماده على الجهود الذاتية من الباحثين إلى تراجع عدد الباحثين، وعدم إقبالهم على ذلك التخصص. وشهدت الفترة التي تلت الثورة عام 2011 تراجعًا كبيرًا في عدد الباحثين الجادّين الحريصين على مراجعة الأرشيف؛ بسبب صعوبة الحصول على تصريحاتٍ أمنية تتيح لهم الاطلاع على الأرشيف. يضاف إلى ذلك، أخيرًا، تفضيل الباحثين العمل الفردي على العمل الجماعي على نحو عامٍّ. ورغم كلّ ذلك، ما زال السيمنار العثماني يُعقد سنويًّا في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية؛ إذ لا يزال أهمّ محفلٍ علميٍّ حول الدراسات المتعلقة بتاريخ مصر في العصر العثماني.

أمّا عن نتائج تأسيس السيمنار العثماني، فقد كانت بناء أول رؤية منهجية للعمل بشكلٍ جماعيٍّ على موضوعٍ تاريخيٍّ واحدٍ. وقد تطوّرت قدرات هذا الجيل التحليلية وطرحهم لموضوعات ودراسات تاريخية غير مسبوقة مثل الجريمة والرفض والاحتجاج؛ من خلال استعمال نصوصٍ جديدة، وإعادة استنطاق النصوص المعروفة، ومن خلال طرح أسئلة جديدة متعلقة بها أيضًا.

لقد أثّر السيمنار كثيرًا في مجتمع الدراسات التاريخية في مصر، وانعكس ذلك في قيام حلقاتٍ بحثية أخرى تحت مسمّى سيمنار التاريخ الإسلامي، وسيمنار تاريخ العصور الوسطى، وسيمنار الآثار في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

36 حنا، **تجار القاهرة في العصر العثماني**، ص 15.

37 نللي حنّا، **ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية: ق 16م – ق 18م**، ترجمة رءوف عباس (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004)، ص 27.

المراجع References

العربية

إبراهيم، ناصر أحمد وعماد هلال. **العدالة بين الشريعة والواقع في مصر في العصر العثماني**. إشراف رءوف عباس حامد. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2002.

_____. **الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر**. القاهرة: دار الآفاق العربية، 1988.

_____. **الطوائف المهنية والاجتماعية في مصر العثمانية**. إشراف رءوف عباس حامد. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2003.

_____. **الفرد والمجتمع في مصر في العصر العثماني**. إشراف رءوف عباس حامد. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2005.

_____. **ثقافة النخبة وثقافة العامة في مصر العثمانية**. إشراف رءوف عباس حامد. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2008.

إسماعيل، عبد الجواد صابر. **مجتمع علماء الأزهر إبان الحكم العثماني 1517-1798**. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2016.

جران، بيتر. **الجذور الإسلامية للرأسمالية: مصر 1760-1840**. ترجمة محروس سليمان ومراجعة رءوف عباس حامد. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، 1992.

جلبي، أوليا. **سياحتنامه مصر**. ترجمة محمد علي عوني. تحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان. مراجعة وتقديم أحمد فؤاد متولي. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2005.

الحلاق، أحمد البديري. **حوادث دمشق اليومية 1154-1175هـ/ 1741-1762م**. تحقيق أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، 1959.

حنا، نللي. **تجار القاهرة في العصر العثماني: سيرة أبي طاقية شاهبندر التجار**. ترجمة رءوف عباس حامد. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997.

_____. **ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية: ق 16م – ق 18م**. ترجمة رءوف عباس. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.

الرافعي، عبد الرحمن. **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1955.

رمضان، محمد رفعت. **علي بك الكبير**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1950.

ريمون، أندريه. **الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**. ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسي جمال الدين. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

سليمان، أحمد السعيد. **تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل**. القاهرة: دار المعارف، 1998.

سليمان، عبد الحميد. **تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

سليمان، ناصر أحمد. "الحملة الفرنسية بعين فرنسية: قراءة نقدية في المنظور القومي الفرنسي". **مرايا**. العدد 1 (أيلول/ سبتمبر 2017).

السيد، سيد محمد. **تاريخ مصر في العصر العثماني في القرن 16: دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.

الشناوي، عبد العزيز. **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980.

عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.

عبد الكريم، أحمد عزت. **عبد الرحمن الجبرتي: دراسات وبحوث**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.

عفيفي، محمد. **الأقباط في مصر في العصر العثماني**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.

_____. **الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.

عنان، ليلى. **الحملة الفرنسية: تنوير أم تزوير؟** القاهرة: دار الهلال، 1998.

غربال، محمد شفيق. "مصر عند مفترق الطرق 1798-1801: ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية"، **مجلة مصر الحديثة**. مج 7، العدد 7 (2008).

قانون نامة مصر، ترجمة أحمد فؤاد متولي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986.

كريسليوس، دنيال. **جذور مصر الحديثة**. ترجمة عبد الوهاب بكر. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1985.

متولي، أحمد فؤاد. **الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له**. القاهرة: دار الزهراء، 1995.

محمد، عراقي يوسف. **الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر**. القاهرة: دار المعارف، 1985.

_____. **الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر: دراسة وثائقية**. القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر، 1996.

مخلوف، ماجدة. **القانون الإداري لولاية مصر في العهد العثماني**. القاهرة: دار الآفاق العربية، 2008.

هريدي، صلاح أحمد. **دور الصعيد في مصر العثمانية 923-1213هـ/ 1517-1798م**. القاهرة: دار المعارف، 1984.

الأجنبية

Condtridutions au thème du et des cafés dans les sociétés du Proche-Orient. Aix - en - provence: Hélène Desmet - Grégoire, 1992.

Shaw, Stanford. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*. Princeton: Princeton University Press, 1962.